الأمم المتحدة

A/ES-10/PV.17

الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية الطارئة

الوثائق الرسمية

الجلسة **١٧**
الثلاثاء، ٧ أيار/مايو ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ – سو (جمهورية كوريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٥ من جدول الأعمال (تابع)
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة.

مشروع القرار A/ES-10/L.9

السيد زانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): أصبحت مسألة الشرق الأوسط وقضية فلسطين مركز الاهتمام الدولي من جديد. ففي آذار/مارس الماضي، شنت إسرائيل هجوما عسكريا واسع النطاق على فلسطين مما أدى إلى تصعيد متهور للصراع. ونتيجة لذلك، اتخذ مجلس الأمن القرارين ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢).

ومع ذلك، واستخفافا بسلطة مجلس الأمن، رفضت إسرائيل الامتثال لهذين القرارين والانسحاب من المدن الفلسطينية. وبدلا من ذلك فإنها قد وسعت هجماتها العسكرية، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الوضع القائم. وفي الشهر الماضي، وبحجة مكافحة الإرهاب، قتلت القوات الإسرائيلية مدنيين أبرياء في مخيم جنين للاجئين وتسببت في مأساة إنسانية مروعة. وتجاهلت إسرائيل تجاهلا تاما مطالب المجتمع الدولي القوية، وتراجعت عن وعدها وأعاقت توجه فريق تقصي الحقائق إلى جنين.

كما أننا نعارض وندين بشدة الهجمات والاعتداءات الإسرائيلية على فلسطين، ورفضها تنفيذ قرارات مجلس الأمن، ومحاولاتها عرقلة توجه فريق تقصي الحقائق إلى جنين.

لقد دلل التاريخ والواقع مرة أخرى على أن مسألة الشرق الأوسط لا يمكن حلها إلا بطريقة سلمية، عن طريق الحوار والمفاوضات. فاستعمال العنف لمكافحة العنف لا يؤدي إلى شيء؛ ولا يمكن إلا زيادة الحقد المتبادل وجعل تحقيق السلام في الشرق الأوسط أكثر صعوبة. والوسائل العسكرية لن تضمن أمن إسرائيل. كما أن العمليات الانتحارية بالقنابل التي تقوم بها حفنة من الناس لن تسهم في المصالح الأساسية والقضية العادلة للشعب الفلسطيني.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

02-37027 (A)
0237027

ولا يسع إسرائيل وفلسطين، بوصفهما جارتين، تحقيق تعايش سلمي إلاّ عن طريق بناء الثقة والائتمان المتبادلين بينهما. لذلك، نحث إسرائيل بقوة على وقف هجماتها العسكرية فورا، وعلى رفع حصارها عن كنيسة المهد، وعلى الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي الوقت نفسه، يحدونا الأمل في أن تتوصل إسرائيل وفلسطين إلى وقف فوري لإطلاق النار، وكسر حلقة العنف المفرغة، وإحياء محادثات السلام في أسرع وقت ممكن.

إن لب مسألة الشرق الأوسط هو قضية فلسطين. وبغية تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لمسألة الشرق الأوسط، فإن من الضروري استعادة جميع الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في إقامة دولة مستقلة بناء على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وفي آذار/مارس الماضي، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، وأقر مؤتمر قمة جامعة الدول العربية مبادرة للسلام تقوم على الاقتراح السعودي. فلقد وفّر هذان الإجراءان إطارا وأهدافا لتحقيق تسوية عادلة وشاملة ودائمة لمسألة الشرق الأوسط. وتلك الأهداف تتضمن استعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وإنشاء دولة فلسطينية، وكفالة أمن إسرائيل، والتعايش السلمي بين فلسطين وإسرائيل، والانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وتطبيع العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل.

وبطبيعة الحال، لا يزال يتعين التغلب على عدة عقبات وصعوبات قبل إمكانية تحقيق تلك الأهداف. وينبغي لإسرائيل وفلسطين والمجتمع الدولي العمل معا لتحقيقها. ونأمل أن يضطلع مجلس الأمن والأمم المتحدة بدور إيجابي في ذلك الصدد.

إن الهجمات العسكرية الإسرائيلية على فلسطين ألحقت في الوقت الراهن ضرراً خطيراً بالسلطة الفلسطينية وبالبنية الأساسية لفلسطين. فالشعب الفلسطيني يواجه صعوبات اقتصادية لا سابق لها، وحالة إنسانية خطيرة.

ونحن نناشد المجتمع الدولي توفير المساعدات الإنسانية الطارئة وغيرها من المساعدات لفلسطين. وقد دأبت الصين على إيلاء أهمية لمسألة الشرق الأوسط. وعن طريق المكالمات الهاتفية والزيارات المتبادلة، يجري الزعماء الصينيون تبادلاً للآراء مع الزعماء المعنيين في بلدان الشرق الأوسط بشأن الحالة في الشرق الأوسط، وبشأن تسوية الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

وقد دأبت الحكومة الصينية والشعب الصيني على تأييد الشعب الفلسطيني والشعب العربي في قضيتهما العادلة.

الرئيس عرفات هو حامل لواء القضية العادلة للشعب الفلسطيني ومصالح هذا الشعب. لذا، فإن ضمان سلطة عرفات والسلطة الفلسطينية سيسهم في تخفيف حدة التوتر في المنطقة ويعزز محادثات السلام بين إسرائيل وفلسطين.

وتؤيد الصين الجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل تخفيف حدة التوتر في منطقة الشرق الأوسط والسعي إلى تسوية سياسية. والصين مستعدة للعمل مع الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي بغية المساعدة في تخفيف التوترات الحالية في المنطقة والنهوض بتسوية مبكرة وعادلة وشاملة ودائمة لقضية الشرق الأوسط.

السيد الجراندي (تونس) السيد الرئيس، أود في البداية أن أعرب لكم عن خالص عبارات الشكر والتقدير على استجابتكم للطلب الذي تقدمت به المجموعة العربية ودول حركة عدم الانحياز لاستئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة للنظر مجددا في

الوضع الخطير المتأكد الذي يسود في الأراضي الفلسطينية المحتلة والذي يشكِّل تهديدا ملموسا للسلم والأمن الدوليين.

نلجأ اليوم مرة أخرى إلى الجمعية العامة للاحتكام إلى الضمير العالمي ليجهر بقوله بشأن القضية الفلسطينية بالرجوع إلى المبادئ والأهداف التي تقوم عليها منظمة الأمم المتحدة والتي تجعل بالخصوص من منظومة حفظ السلم والأمن الدوليين مسؤولية جماعية لا تحتمل أي استثناء أو إعفاء.

ورغم وضوح الالتزامات المرتبطة بعضوية هذه المنظمة، فإنه لمن دواعي الانشغال والقلق العميقين أن نسجِّل عدم تمكُّن مجلس الأمن من معالجة الوضع المتأزم في الأراضي الفلسطينية المحتلة وعجزه عن فرض قراراته التي تنطوي على إرادة المجموعة الدولية وشلله حيال تمادي الحكومة الإسرائيلية في تعنتها وتمردها على الشرعية الدولية وإمعانها في المماطلة والمزايدات والمغالطات التي لا ترمي إلا إلى المناورة لكسب الوقت والالتفاف على قرارات مجلس الأمن والتنصل من التزاماتها الدولية.

وفي غياب الإرادة السياسية لإرغام إسرائيل على احترام الشرعية الدولية، يكاد يصبح إخفاق مجلس الأمن في تحمُّل المسؤوليات الموكولة إليه بمقتضى الميثاق أمرا معتادا ومألوفا في عصر لم يعد يسمح ببقاء مرتكبي جرائم الحرب والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني بمنأى عن العقاب، حيث لم تعد إلزامية المساءلة أمرا قابلا للمساومة.

إن رفض إسرائيل قبول لجنة تقصي الحقائق التي شكلها الأمين العام للأمم المتحدة من شخصيات دولية مرموقة ومحايدة لأمر يبعث على التساؤل والريبة. فطالما أن إسرائيل تبرر رفضها لمقتضيات قرار مجلس الأمن ١٤٠٥ (٢٠٠٢) بزعم أن لا مجازر ولا جرائم حرب ارتُكبت في مخيَّم جنين، فلم لم تقبل بوضع حقيقة ما جرى في ذلك المخيَّم على مرأى من المجتمع الدولي حتى تؤكد لنا جميعا أنها لم تقترف فعلا ما يمكن أن يؤاخذ عليه بمقتضى القانون الدولي الإنساني.

إن المعادلة سهلة وواضحة للغاية: فإما أن هناك ما تُخفيه إسرائيل ومن ثم رفضها للجنة تقصي الحقائق، أو أنه لا مجال للشك في أن لا مجازر اقتُرفت ولا جرائم حرب ارتُكبت، والسبيل لإثبات ذلك هو تنقل لجنة تقصي الحقائق على عين المكان لنقل حقيقة الوقائع إلى الرأي العام العالمي.

إلا أن الحقيقة أن ما مر به مخيَّم جنين والعديد من المدن والقرى الفلسطينية الأخرى إنما هي وقائع ثابتة ومدونة وتدخل تحت طائلة القانون الدولي الإنساني وخاصة مقتضيات اتفاقية جنيف الرابعة.

لقد تناولت وسائل الإعلام، حتى الإسرائيلية منها، أنباء ومشاهد أكدها العديد من شهود العيان من منظمات غير حكومية إسرائيلية ودولية ومن مسؤولين عن المؤسسات الأممية موجودين على عين المكان تشير كلها إلى أن ما اقتُرف إنما هو أمر مروِّع يجب ألا يبقى خارج سلطة القانون الدولي.

ويقع على إسرائيل أن تثبت، عن طريق لجنة تقصي الحقائق دون غيرها من الآليات الدولية، أنها لم تهدم عشرات البيوت على رؤوس أصحابها وأنها لم تستعمل المواطنين الفلسطينيين كدروع بشرية عند اقتحامها للمنازل؛ وعليها أن تثبت أنها لم تمنع وسائل الإغاثة والنجدة من الوصول إلى من كانوا في أمسّ الحاجة إلى الإغاثة والنجدة وفقدوا حياتهم بسبب عدم وصول سيارات النجدة إليهم أو عدم تمكُّن بعضها من عبور الحواجز؛ وأن تثبت كذلك أنها لم تعتقل أطباء وممرضين وأنها لم تداهم المستشفيات لتقتلع الجرحى والمصابين من غرف العمليات. وعلى الحكومة الإسرائيلية أن

تثبت أنها لم تمنع الإعانة الدولية من الدخول إلى المخيمات ومن أنها لم تمنع الصحافة ورجال الإعلام مدة ثلاثة أسابيع كاملة من معرفة ما يجري داخل مخيَّم جنين.

على إسرائيل أن تثبت عكس ما تناقلته أوساط أممية أن جنودها لم يتجاوزوا القانون الإنساني وأنهم لم يختلسوا و لم ينهبوا ممتلكات الفلسطينيين في المخيمات.

لقد نقلت صحف إسرائيلية عديدة هذا الأسبوع أن العديد من الجنود والضباط الإسرائيليين هم الآن رهن المساءلة بسبب مختلف تجاوزاتهم وتنكيلهم بالمدنيين الفلسطينيين.

إذا كانت إسرائيل بريئة من كل ما يُنسب إليها، فأحسن طريقة لذلك هي قبول آلية لتسليط الأضواء على ما دار في مخيَّم جنين وفي العديد من المواقع الفلسطينية الأخرى.

وإنه لمن المؤسف جدا أن مجلس الأمن لم يتمكن من فرض تطبيق قراراته حتى يبيَّن أنه لا مجال في عصرنا هذا لارتكاب جرائم ضد الإنسانية دون عقاب ومساءلة، وأنه لا مجال للاعتماد على الانتقائية عند تحمُّل مسؤولياته الدولية لمعالجة ما يخل بالأمن والسلم الدوليين وأنه لا يعتمد على سياسة الكيل بمكيالين لفرض احترام القانون الدولي. إنها مسألة قانونية دولية وإنسانية وأخلاقية، كما أنه مقياس لمصداقية المجلس الذي يحتكم إليه الجميع.

إن الجمعية العامة مدعوة اليوم إلى سد الفراغ القائم في هذه الحالة بالذات، وقد خوَّل ميثاق منظمتنا الاحتكام إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من منطلق أن الجمعية العامة تبقى في نهاية المطاف المنبر الذي تتساوى فيه الدول وتشعر فيه بالمسؤولية الجماعية تجاه الأمن والسلم الدوليين دون إقصاء أو تهميش.

إن الجمعية العامة مطالبة اليوم بإدانة ما اقترفته قوة الاحتلال الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني في العديد من المواقع الفلسطينية، وخاصة منها مخيم جنين، وكذلك بإدانة إسرائيل لعدم تعاملها مع فريق تقصي الحقائق الذي شكله الأمين العام، منتهكة بذلك القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢)، وبتكليف الأمين العام بتقديم تقرير لها انطلاقا مما توفر لديه من معلومات وحقائق حول ما اقترفته سلطات الاحتلال في مخيَّم جنين وفي العديد من المواقع الفلسطينية الأخرى.

إن عرقلة قوة الاحتلال الإسرائيلية للجهود الدولية الرامية إلى معرفة ما جدّ في المواقع الفلسطينية المختلفة خلال الأيام الأخيرة، إنما يُعدّ سابقة خطيرة في العمل الأممي علينا جميعا التصدي لها حتى يظل القانون الدولي المرجع الأوحد لجميع الدول دون تمييز أو مفاضلة.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، يسعدني أن أعبِّر لكم عن فائق التقدير لتلبيتكم السريعة لعقد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة حول الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويسرّ وفد الجمهورية العربية السورية أن ينضم إلى البيان الذي ألقاه وفد السودان الشقيق باسم المجموعة العربية.

لقد أكدت الجمهورية العربية السورية منذ البداية في العديد من بياناتها ومواقفها أمام مجلس الأمن أن لجوء الحكومة الإسرائيلية إلى استخدام هذه الأساليب التي تتناقض مع القانون الإنساني الدولي لم يكن الغرض منه تدمير البنية التحتية وقتل إرادة الشعب الفلسطيني ومقاومته للاحتلال الإسرائيلي فحسب، بل القضاء أيضا على أية بارقة أمل لتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة، وجعل المنطقة في غليان وتوتر دائم ليتسنى لإسرائيل فعل ما تشاء وتنفذ سياستها الاستيطانية وسياسة الإبقاء على الاحتلال.

وفي مواجهة هذا الهجوم الإسرائيلي المدمر حاول مجلس الأمن، طيلة ما يزيد عن شهرين، اتخاذ إجراءات لردع إسرائيل ووقف عدوانها وقتلها للفلسطينيين الأبرياء. واتخذ المجلس عدة قرارات، منها القراران ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) اللذان يطالبان إسرائيل بوقف هجومها واحترام الشرعية الدولية والقانون الإنساني الدولي، وتلبية الحاجات الإنسانية من أغذية ودواء للمواطنين الفلسطينيين المحاصرين في بيوتهم ومدنهم وقراهم. إلا أن إسرائيل، التي تجاهلت القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، أثبتت مرة أخرى أنها لا تحترم الأمم المتحدة ولا قراراتها ولا إرادة شعوب العالم، والمنطقة بشكل خاص، لإحلال سلام يضمن للفلسطينيين دولتهم المستقلة على أرضهم، ولا لإعادة الأراضي العربية المحتلة في الجولان وما تبقى تحت الاحتلال من الأراضي اللبنانية.

وقد جاء اعتماد مجلس الأمن لقراره ١٤٠٥ (٢٠٠٢) ردا آخر من الأسرة الدولية على الجريمة التي اقترفتها إسرائيل في مخيم اللاجئين الفلسطينيين في جنين. وإن لم تكن هناك فعلا جريمة، فلتقبل إسرائيل بذهاب وفد تقصي الحقائق. وقد بذل الأمين العام للأمم المتحدة جهودا لتشكيل فريق تقصي الحقائق الذي ينص عليه القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢) وكذلك تحديد ولاية هذا الفريق. إلا أن إسرائيل، كعادتها دائما، بدأت فورا بالتشكيك في تشكيلة الفريق وبالمماطلة، علما أن الفريق ضم شخصيات دولية مرموقة، بدءا برئيسه السيد اهتيساري، رئيس جمهورية فنلندا السابق، والسيدة أوغاتا، مفوضة الأمم المتحدة السامية للاجئين، والسيد سامروغا، الرئيس السابق للجنة الصليب الأحمر الدولية. وقامت إسرائيل بشن حملة داخلية وعالمية، وجهت فيها ما لا يمكن تصوره ضد أعضاء هذا الفريق. كما شككت رسميا بولاية الفريق، وحاولت الالتفاف على مهمته والمماطلة بسفره وحرفه عن الهدف الذي حدده القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢). وأخيرا أسفرت عن وجهها الحقيقي وأعلنت رفضها الرسمي لاستقبال الفريق، الشيء الذي توقعناه منذ البداية وطالبنا مجلس الأمن، كعضو في المجلس، تفادي الوقوع بهذا المطب، باتخاذ قرار يدعم جهود الأمين العام ويضع حدا لاستهتار إسرائيل بقرارات المجلس.

لقد أساء الموقف الإسرائيلي إساءة بالغة لجهود الأمين العام. كما أدى إلى مزيد من النيل من مصداقية مجلس الأمن وحاول أن يشكك مسبقا بتراهة الشخصيات الدولية المرموقة التي تمثل بها فريق تقصي الحقائق. وقد أصبح واضحا الآن أن قرارات مجلس الأمن ليست ملزمة بالضرورة لبعض البلدان، وخاصة لإسرائيل التي يمكنها أن تقاوم هذه القرارات وأن تتلاعب بها، بل وأن تهملها دون عقاب. إن الرسالة الإسرائيلية واضحة للجميع: تنجو إسرائيل من أي عبء أو عقاب حتى عندما تتحدى مجلس الأمن مرارا وتكرارا، بينما يدفع الآخرون الثمن غاليا إذا تجاسروا على مخالفة قرارات المجلس، تحت شعار إن إسرائيل ديمقراطية. أين هي الديمقراطية؟

لقد أكدت الجمهورية العربية السورية في الاجتماعات العديدة التي عقدها مجلس الأمن بشكل علني وفي المشاورات التي تمت، حرصها على ضرورة المحافظة على مصداقية المجلس وضرورة تنفيذ قراراته. كما بذلت كل الجهد من أجل دعم الأمين العام بإرسال فريق تقصي الحقائق إلى الأراضي المحتلة للتحقيق في الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل في كل مدن وقرى الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك الجريمة المروعة التي ارتكبتها في مخيم جنين للاجئين. كما حرصت سورية على وحدة عمل مجلس الأمن وضرورة التحرك بشكل قوي عندما تتعرض هيبة المجلس للتشكيك أو محاولة اللعب بها.

وبعد أن فشل المجلس في اتخاذ قراره الأخير للتأكيد على قراره ١٤٠٥ (٢٠٠٢) وللإثبات للعالم أن إسرائيل يجب ألا تخرج على القانون، نود القول إنه لا يجوز للتاريخ أن يسدل الستار على مذبحة جنين دون أن يدوّن حقائقها ويفضح ممارسات إسرائيل الوحشية ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة حتى لا تتكرر المذابح.

إن الجمعية العامة وفي إطار ولايتها الخاصة بالسلم والأمن الدوليين مطالبة اليوم بتوجيه رسالة واضحة إلى سلطات الاحتلال الإسرائيلي بضرورة الالتزام بالمسؤوليات القانونية المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. كما أنه يترتب على الجمعية العامة التي تمثل ضمير المجتمع الدولي أن توجه إدانة قوية للممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني. ومطلوب من الجمعية العامة أيضا أن تفرض إنشاء آلية تكفل الحصول على كافة المعلومات الخاصة بأحداث الجرائم التي ارتكبت في مخيم جنين للاجئين بشكل خاص وفي باقي المدن والقرى الفلسطينية على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية التي تستبيح القرى والمدن كافة، حتى أنها دخلت اليوم في طولكرم واعتقلت من شاءت وذهبت.

ولا يمكن للأمم المتحدة أن تتجاهل جرائم إسرائيل، في الوقت الذي خرجت فيه شعوب العالم في كل مكان في مظاهرات حاشدة ضد الممارسات والجرائم الإسرائيلية؛ مهما أرادت إسرائيل أن تُخفي حقيقة هذه الجرائم. كما أنه لا يمكن للأمم المتحدة أن تقف عاجزة أمام استهتار إسرائيل بالقانون الدولي وتدميرها لكل الجهود المبذولة لتحقيق سلام عادل وشامل في منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما أن المبادرة التي أقرتها القمة العربية الأخيرة التي عقدت في بيروت قد نصت على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس ووضعت خريطة رسمت فيها مستقبل عملية السلام.

السيد ماكي (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): شاهدنا خلال الأسابيع الماضية، بانزعاج متزايد الأحداث في الأراضي المحتلة. لقد شاهدنا المأساة الإنسانية وقد تجلت للعيان واشتركنا في المطالبات الدولية العاجلة من أجل التعهد بالتزام سياسي والقيام بالعمل المطلوب لوقف العنف على الجانبين كليهما. ويفيد الدرس المكتسب في نصف القرن الماضي بأنه لا يوجد حل أمني فقط لهذا الصراع. ولن يكون هناك سلام دائم بدون تسوية سياسية.

وانتقدت حكومتي، لسبب وجيه، الأعمال العسكرية الأخيرة والاستخدام المفرط للقوة من جانب جيش الدفاع الإسرائيلي في مدن الضفة الغربية. ولن يؤدي قتل المدنيين الأبرياء وإلحاق الإصابات بهم، وتدمير الاقتصاد الفلسطيني وتحطيم قدرة السلطة الفلسطينية إلا إلى الرجوع بعملية السلام إلى الوراء. وأسفر هذا العمل عن تفاقم الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها الشعب الفلسطيني. وهذه الاستراتيجية تعني أن الطرفين كليهما سيخسران على الأجل الطويل.

ويخسر الطرفان، على حد سواء، وينتكس السلام نكسة أخرى، بسبب الأعمال الإرهابية المرتكبة ضد المواطنين الإسرائيليين. ونحن نشجب جميع أعمال الإرهاب، بما في ذلك عمليات القتل بتفجيرات القنابل الانتحارية المروعة، التي أودت بحياة إسرائيليين أبرياء. وتمقت نيوزيلندا الإرهاب ولقد سارعت للمشاركة في الجهود الدولية لمحاربته.

ونعلم أيضا أن التصدي بفعالية للإرهاب لا بد أن يشمل التصدي للمظالم الأساسية على جبهة عريضة.

وتبرز التقارير التي أصدرتها مؤخرا منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والوكالات الإنسانية الدولية مدى تدهور أوضاع الشعب الفلسطيني في مناطق كثيرة إلى حد

ينذر بالخطر. ومن الواضح، أن المدنيين الأبرياء يدفعون ثمنا باهظا. ونظرا للحاجة الماسة إلى المساعدة الإنسانية والتعمير، قدمت نيوزيلندا في الشهر الماضي مساهمة خاصة مقدارها ٤٠٠ ٠٠٠ دولار تلبية لنداء الإغاثة الطارئة الذي استهلته وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.

ونشجب أيضا رفض إسرائيل دخول فريق تقصي الحقائق الذي أنشأه الأمين العام مخيم اللاجئين في جنين. ويبدو أن إسرائيل بهذا العمل، وبوقوفها ضد التفحص الدولي، تدين نفسها بأعمالها هي. وهي بذلك تنتهك أيضا قرار مجلس الأمن ١٤٠٥ (٢٠٠٢).

وليس ثمة نقص في خطط حل هذا الصراع. بل ثمة حاجة إلى القيادة السياسية وإلى الشجاعة من جانب جميع الأطراف للتوصل إلى تسوية وإعادة عملية السلام إلى مسارها. واتخاذ خطوة سياسية إلى الأمام هو أمر يتطلب تحسين حالة الأمن. غير أن التوصل إلى تخفيض مستوى العنف يتوقف بدوره بصورة جزئية على وجود عملية سياسية تنطوي على احتمال إحراز تقدم حقيقي نحو تسوية سلمية.

وفي أغلب الأحيان لا يحسم الصراعات على أفضل وجه سوى أطراف هذه الصراعات أنفسهم. بيد أن في هذه الحالة قد ذهبت أية مظاهر للثقة أو حسن النوايا بين الطرفين أدراج الرياح. لقد طال أمد هذا الصراع الذي من الضروري حسمه لضمان السلم والأمن الدوليين. ولا بد أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة في هذا الصدد. وتدل الظروف المحيطة بالترحيب برفع الحصار عن مقر الرئيس عرفات على الدور الإيجابي الذي يمكن أن يلعبه المجتمع الدولي.

وإضافة إلى ذلك، تؤيد نيوزيلندا إنشاء آلية محايدة لطرف ثالث يخولها مجلس الأمن ولاية رصد وقف إطلاق النار – وهذا مطلب أساسي من أجل إعادة بناء الثقة بين الطرفين ولقد أوضحت نيوزيلندا دائما أنها على استعداد للمساهمة في قوة دولية كهذه، إذا كان هناك سلام يتعين المحافظة عليه.

وترحب نيوزيلندا بالمبادرة التي اتخذتها المملكة العربية السعودية مؤخرا، والتي تنطوي على احتمال غير مسبوق لتطبيع العلاقات بين إسرائيل والعالم العربي. ونرحب أيضا بالخطط التي أُعلن عنها في اجتماع اللجنة الرباعية الأسبوع الماضي بشأن عقد مؤتمر سلام دولي لوزراء الخارجية هذا الصيف. وبصرف النظر عن أوجه الفشل السابقة، نحيي مبادرات الأمين العام نحو تحقيق سلام دائم، ولا نزال مقتنعين بأن الأمم المتحدة ينبغي أن تضطلع بدر هام.

وتقوم حاجة ماسة إلى أن تبدي قيادة كل من الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني حسن النية والعودة إلى عملية السلام وللسعي إلى حل دائم قائم على احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي. لقد حان وقت التحرك بقوة. ونطالب الطرفين بالتخلي عن العنف والالتزام بعملية ترمي إلى تحقيق سلام دائم نتوق إليه جميعا ويستحقه الإسرائيليون والفلسطينيون خير استحقاق.

السيد الدوري (العراق): السيد الرئيس، نشكركم جزيل الشكر لاستجابتكم السريعة لطلب استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي تعقد في ظل ظروف دولية بالغة التعقيد، خاصة بعد أن ثبت فشل مجلس الأمن في ضمان تنفيذ قراراته المتعلقة بانتهاكات الكيان الصهيوني الصارخة لميثاق الأمم المتحدة وتهديده للسلم والأمن الدوليين.

وإزاء هذا الوضع الخطير السائد في مجلس الأمن، فإن على الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تتحمل مسؤولياتها، طبقا للميثاق، في موضوع صون السلم والأمن الدوليين.

لقد أصدر مجلس الأمن قرارات عدة لمواجهة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي اقترفها ولا يزال يقترفها الكيان الصهيوني ضد شعبنا العربي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشريف. إلاّ أن هذا الكيان لم يحترم هذه القرارات و لم يستجب للدعوات التي وجهت إليه، حتى من أصدقائه ومن الدول التي تدعمه ماليا وعسكريا ومعنويا، لإيقاف جرائمه هذه. لا بل أمعن في انتهاكات القانون الإنساني الدولي على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي بأسره.

وأمام هذه الانتهاكات الخطيرة اضطر مجلس الأمن إلى اعتماد قراره ١٤٠٥ (٢٠٠٢) الذي رحب بموجبه بمبادرة الأمين العام لاستقاء معلومات دقيقة بشأن الأحداث التي وقعت، على وجه الخصوص في جنين، عن طريق فريق لتقصي الحقائق. وقد وافق الكيان الصهيوني، في بداية الأمر، على استقبال هذا الفريق. وقد صدّق العالم كله ذلك، إلاّ بعض الدول.

ولكن، وكما هو متوقع من قبل البعض، أخذ يماطل ويسوف ويقم اقتراحات غير مقبولة للأمين العام ولغيره، منها التدخل في تشكيلة هذا الفريق، والاطلاع على توصياته قبل رفعها إلى الأمين العام للأمم المتحدة، إلى أن أعلن صراحة في النهاية رفضه استقبال هذا الفريق، مما اضطر الأمين العام إلى حله.

إن عجز الأمين العام عن إرسال فريق لتقصي الحقائق يعكس من وجهة نظر وفدي الثوابت التالية: أولا، تأكيد نهج الكيان الصهيوني المعروف في عدم احترام قرارات مجلس الأمن بمساندة وتأييد من الولايات المتحدة الأمريكية، ثانيا، فشل مجلس الأمن في ضمان احترام قراراته بسبب موقف الولايات المتحدة الأمريكية المهيمن على المجلس؛ ثالثا، عدم تعاون مجلس الأمن مع الأمين العام للأمم المتحدة في تنفيذ القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢) بسبب الموقف الأمريكي كذلك؛ رابعا، تأكيد سياسة مجلس الأمن الحالية في اعتماد أسلوب الانتقائية والكيل بمكيالين بسب هيمنة عضو واحد على مقدرات هذا المجلس.

لقد أدرك الكيان الصهيوني أن تقرير لجنة تقصي الحقائق قد يؤدي إلى إدانته من قبل المجتمع الدولي بارتكاب جرائم حرب وفقا لمعايير القانون الدولي الخاصة بالحرب، وكذلك على خرقه القواعد الواردة في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاحتلال ومعاملة المحتلين من قبل جيوش الاحتلال، وبالتالي تحميله مسؤولية الجرائم التي تم ارتكابها عند اجتياح المدن الفلسطينية ومخيمات اللاجئين. وعليه فإن رفض استقبال الكيان الصهيوني لفريق تقصي الحقائق هو محاولة يائسة منه للتغطية على جرائمه – جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية التي ارتكبها في الأراضي الفلسطينية.

إن العدوان العسكري الصهيوني ضد فلسطين قد هدد ولا يزال يهدد الأمن والسلم الدوليين بسبب فشل مجلس الأمن في اتخاذ قرارات طبقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ورفض الكيان الصهيوني الالتزام بالقرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢).

إن الجمعية العامة للأمم المتحدة، استنادا إلى المواد ١٠ و ١١ و ١٤ من الميثاق، يمكنها أن تؤدي دورا أساسيا في صون السلم والأمن الدوليين، في حالة فشل مجلس الأمن. وإن أمامها الآن فرصة تاريخية لاستعادة دورها في تيسير أعمال المنظمة، بعد أن فشل مجلس الأمن في الإنابة عن الدول في حفظ هذا السلم والأمن الدوليين.

وفي هذا السياق، فإن الجمعية مدعوة لأن تطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم تقريرا عن جرائم القتل، والتعذيب، والاعتقال، والتهجير، والحصار، والتجويع،

وهدم البيوت على من فيها من نساء وأطفال وشباب وشيوخ في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكذلك تدمير البنى التحتية للاقتصاد الفلسطيني، وذلك استنادا إلى مصادر عديدة، وفي مقدمتها الوضع الحالي المعروف للمدن الفلسطينية المدمرة وشهادات الشهود من المواطنين الفلسطينيين أو الأجانب، بالإضافة إلى ما نشرته وسائل الإعلام المرئية والمقروءة.

إن قواعد القانون الدولي الإنساني حددت بوضوح مسؤوليات الدول في احترام هذه القواعد وضمان احترامها. وإن الدول جميعا، استنادا إلى المادة الأولى المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩، ملزمة باحترام وبضمان احترام هذه الاتفاقيات، بضمان احترامها. وعليه، فإن الدول فرادى وجماعات ملزمة باتخاذ الإجراءات المناسبة للضغط على الكيان الصهيوني لإجباره على احترام هذه الاتفاقيات.

واستنادا إلى ما تقدم، فإن على الدورة الاستثنائية للجمعية العامة هذه دعوة الدول لتنفيذ إعلان جنيف الذي اعتمدته الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة بتاريخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ باتخاذ إجراءات على الصعد الوطني والإقليمي والدولي، للضغط على سلطة الاحتلال الصهيوني لاحترام أحكام هذه الاتفاقية والسماح للمنظمات الإنسانية، وفي مقدمتها لجنة الصليب الأحمر الدولية، بالقيام بدورها المطلوب طبقا لأحكام القانون الدولي الإنساني بتقديم المساعدات الإنسانية والطبية لضحايا العدوان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وفي الختام، يرى وفد بلادي أن استهتار الكيان الصهيوني بالقانون الدولي، لا سيما ميثاق الأمم المتحدة، ومحاولة تفسيره بشكل انفرادي وبما يخدم مصالحه العدوانية في تعريض الشعب الفلسطيني إلى أروع جريمة لم يعرف مثلها التاريخ الحديث، ودون مساءلة دولية، يساهم عمليا في تقويض المبادئ القانونية الدولية المستقرة. وإننا نحذِّر الجمعية العامة للأمم المتحدة من مغبة إهمال هذا السلوك الشائن، لأن نتائجه المدمرة ستشمل العالم أجمع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أوجِّه اهتمام الأعضاء إلى مشروع قرار منقّح صدر بوصفه الوثيقة A/ES-10/L.9/Rev.1، ويجري الآن توزيعه في القاعة.

السيد هدايت (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أبدأ بالإعراب عن تقدير وفدي لكم سيدي لعقدكم الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة للنظر في الإجراءات الإسرائيلية غير المشروعة في القدس الشرقية المحتلة وفي سائر الأراضي الفلسطينية المحتلة في لحظة حرجة من تاريخ الشرق الأوسط. وقد ظلت إندونيسيا يساورها القلق العميق منذ ٢٩ آذار/مارس، حين بدأ العدوان العسكري الإسرائيلي انقضاضه على مدن فلسطين وحكومتها الشرعية، إزاء الخسارة الهائلة في الأرواح والدمار المادي المفزع.

لاجتماعنا اليوم أهمية خاصة لأننا في المجتمع الدولي على وشك أن يدويّ صوتنا، بالإجماع، وفي وضوح أدبي، باعتماد مشروع القرار المعروض علينا، في ضوء المناقشة المفتوحة التي جرت في مجلس الأمن يوم الجمعة الماضي والتي أحبط فيها مرة أخرى اتخاذ المجلس أي إجراء في الأراضي المحتلة التي يمزِّقها الصراع. ومن دواعي الأسف أن مجلس الأمن، الهيئة الوحيدة المكلفة بصون السلام والأمن الدوليين، لم يستطع الاتفاق على إجراء للمتابعة ردا على رفض إسرائيل التعاون مع فريق تقصي الحقائق، على النحو المطلوب في قراره ١٤٠٥ (٢٠٠٢)، مما ترتب عليه حل الفريق في نهاية المطاف. ويدفع هذا الأمر إلى رأس المسائل بالتأكيد مسألة سلطة المجلس في تنفيذ القرارات التي يصدرها ومصداقيته، لا سيما حين يشكِّل عدم الامتثال لهذه القرارات انتهاكا متواصلا وصارخا للقانون الدولي والقانون

الإنساني الدولي. وبالنظر إلى هذا، تقع على عاتق الجمعية العامة مسؤولية أخطر تتمثل في التصدي للصراع الذي أخذ يتكشف وتداعياته.

فأولا، يتعين على المجتمع الدولي أن يستبين التسلسل الحقيقي للأحداث في مخيم جنين للاجئين. ولا يجوز للعراقيل التي تضعها إسرائيل في وجه فريق تقصي الحقائق أن تحول دون تقديم الأمين العام تقريرا استنادا إلى المعلومات والموارد المتاحة. وبالنظر إلى ضخامة هذا العدوان، يجب أن نكفل سيادة العدالة والإنصاف من أجل جميع المدنيين الفلسطينيين الذين قضوا نحبهم وفقدوا ممتلكاتهم.

ثانيا، تقتضي الحالة الإنسانية المفزعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة أن تكف الدولة القائمة بالاحتلال عن إعاقة الوكالات الإنسانية، بما فيها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، عن الاضطلاع بولاياتها، خاصة في حالة من حالات الصراع كالتي نشهدها اليوم. فالمعاناة الهائلة للسكان المدنيين تتفاقم برفض إسرائيل إتاحة سبل حصولهم على أبسط الضروريات من الأغذية والأدوية. وبالتالي فإنه يتعين على إسرائيل بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال أن تتقيد تقيدا صارما بالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩.

ثالثا، لا يمكن أن يكون هناك اختصار للطريق بمعالجة هذا الصراع من خلال حل عسكري واحتلال. فلا يمكن لمنطق الحرب أن يُبطل أبدا سيادة القانون ويقهر إرادة شعب بكامله في التمتع بحقه في تقرير المصير والاستقلال. ويرى وفدي أن دليل العمل التفصيلي إلى قيام دولتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها دوليا، على النحو الوارد في قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، لا يمكن تحقيقه إلا من خلال وقف العنف، ونشر قوة أمن دولية، وعودة الأطراف المعنية إلى مفاوضات السلام على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

ختاما، إن كل ما يقصر عن هذا الهدف مآله الفشل. والواقع أن تفجّر الأزمة الراهنة قد عزز إدراك المدى الكامل لما يترتب على عدم تحقيق السلام وعودة الحياة الطبيعية من عواقب تفوق الحسبان بالنسبة لهذه المنطقة. وفي ظل هذه الخلفية فإن الجمعية العامة، بوصفها الهيئة الممثلة للعالم كله في هذه المنظمة، لا يمكن ولا يجوز أن تخذل شعب فلسطين وقضيته العادلة. وينبغي أن تظل على التزامها جانب اليقظة وأن تُبقي هذا البند قيد نظرها حتى يتحقق سلام شامل في منطقة الشرق الأوسط بإقامة دولة لفلسطين مستقلة وذات سيادة.

السيد خالد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): تنعقد الجمعية العامة اليوم في دورة طارئة، مما يبرز من جديد الحالة الأمنية الحرجة في الشرق الأوسط. فلم تتدهور الحالة بشكل كبير فحسب، بل إنها تهدد بتبديد جميع الجهود المبذولة لإحلال السلام والاستقرار في ربوع هذه المنطقة. إذ تواصل إسرائيل اجتياح البلدات والمدن الفلسطينية، مستهدفة السكان المدنيين الأبرياء، في تجاهل للنداء الدولي ولقرارات مجلس الأمن المتتالية. فلم يحدث قط في تاريخ فلسطين أن كانت الحالة بمثل هذه الهشاشة أو كانت الحاجة أشد إلحاحا للاستجابة. وبتحكيم آمال السلام وخروج عملية السلام عن مسارها، وتصاعد دوامة العنف خارج نطاق السيطرة، لم يؤد الافتقار إلى الضغط الدولي على الدولة القائمة بالاحتلال إلا إلى تفاقم حالة خطيرة أصلا.

وتجدر الإشارة إلى أننا دعونا في البيان الذي أدلينا به في كانون الأول/ديسمبر إلى إجراء حوار فعال يستند إلى العدالة والإنصاف ويتمشى مع قرارات مجلس الأمن والجمعية

العامة. وناشدنا الأمم المتحدة أن تضطلع بدور قيادي في الترتيب لعقد هذا الحوار. ومن دواعي أسفنا العميق أن إسرائيل قد حطمت بمناوراتها السياسية المتعمدة والمحسوبة جميع المحاولات التي بذلت لإحياء السلام. فأوقف تعنتها في الشهر الماضي فقط اقتراحا للأمين العام بإيفاد بعثة متعددة الجنسيات إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولم يكن اقتراح إرسال بعثة محايدة لتقصي الحقائق إلى جنين بأسعد حظا من سابقه.

إن نمط الرفض الإسرائيلي المنتظم لجميع المحاولات المبذولة لاستئناف عملية السلام أخذ يظهر في استخفاف صارخ بإرادة أغلبية المجتمع الدولي. ونحن في باكستان يمكننا أن نقدر محنة أشقائنا الفلسطينيين حق قدرها، لأن هناك حالة مماثلة في منطقتنا، حيث لا تزال قوات الاحتلال الهندية تواصل إنكار حق الشعب الكشميري في تقرير المصير في استخفاف صارخ بقرارات الأمم المتحدة. وهناك، كما في الشرق الأوسط، يقف المجتمع الدولي عاجزا تجاه استخدام القوة بوحشية وبشاعة ضد شعب مضطهد.

وستظل فرص السلام في الشرق الأوسط كالحة بدون الوقف الفوري لكل أعمال العنف والاستفزاز والتدمير. ويجب ألا يسمح المجتمع الدولي باستمرار هذه الحالة التي تنذر بالخطر. إذ أن تلك الحالة يمكن أن تؤدي إلى تحطيم فرص السلام في الشرق الأوسط بشكل دائم. وليس بوسع الأمم المتحدة أن تتحمل أن تكون شاهدا صامتا عندما لا يزال السلام في أحد أكثر المناطق تفجرا من العالم مهددا بهذا الشكل الخطير.

وقد آن الأوان لإنهاء هذا الفصل المزعج من الصراع والبؤس وفتح فصل جديد من السلام والتعايش على أساس العدالة والإنصاف. ويكمن الإطار اللازم للتسوية في جميع المبادرات الأخيرة، وفي قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) وفي إعلان بيروت. ويعتبر التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين الضمان المأمون الوحيد لتحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط. ولا يمكن أن تنجح محاولات صرف الانتباه والتحايل. ويعتبر التنفيذ المخلص لجميع الاتفاقات أمرا جوهريا لمنع تدهور الحالة إلى هاوية المزيد من العنف وعدم الاستقرار والحيرة. ويجب أن يستعمل المجتمع الدولي، وبشكل خاص ضامنو عملية السلام، نفوذهم لضمان الامتثال الكامل لاتفاقات السلام وجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

السيد كوتشنسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدا بالإعراب عن قلق بلدي الشديد إزاء الوضع الراهن في الشرق الأوسط واستمرار الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وعلى الرغم من الانخفاض النسبي في مستوى العنف أثناء الأسابيع الماضية، يواجه المجتمع الدولي حاليا التحديات المثيرة المتمثلة في التغلب على نتائج العملية العسكرية الأخيرة في الأراضي الفلسطينية.

وقد أعربت أوكرانيا في العديد من المناسبات عن إدانتها ورفضها الكاملين للإرهاب. بيد أن أعمال إسرائيل للدفاع عن مواطنيها ضد الأعمال الإرهابية لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تبرر استخدام القوة العشوائي وغير المتناسب ضد السكان المدنيين الفلسطينيين والدمار المفرط للبيوت الخاصة ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، بما في ذلك الهياكل الأمنية والهياكل الأساسية للخدمات الاجتماعية. ولا يمكن أن يكون هناك مبرر لفرض القيود على أنشطة العاملين في الشؤون الإنسانية والطبية في وقت كان فيه المدنيون في حاجة ماسة للغذاء والماء والدواء. إن أمثال هذه الأعمال غير مقبولة وتشكل انتهاكا للقانون الدولي، والقانون الإنساني بشكل خاص.

ومما يدعو إلى القلق بوجه خاص التقارير الخطيرة التي تتعلق بالأحداث التي وقعت في مخيم جنين للاجئين أثناء العملية العسكرية التي قامت بها قوة الدفاع الإسرائيلية في وقت سابق من نيسان/أبريل. وقد أعربت أوكرانيا عن تأييدها التام لجهود الأمين العام لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٤٠٥ (٢٠٠٢) ولإرسال فريق لتقصي الحقائق إلى الميدان. ونحن نستهجن بقوة رفض الحكومة الإسرائيلية التعاون مع فريق تقصي الحقائق على الرغم من تأكيداتها السابقة عكس ذلك. ونعتقد بأن تقرير الفريق، الذي سيعد بطريقة مهنية، كان يمكن أن يكون في صالح إسرائيل، إذا وضعنا في اعتبارنا تأكيدات مسؤوليها بأن ''إسرائيل ليس لديها ما تخفيه''. وفي حال عدم وجود مثل هذه التقارير، فإن المجتمع الدولي والشعوب في سائر أنحاء العالم سيجرون تقديراتهم الخاصة لما حدث في جنين بالاستناد إلى المعلومات المستمدة من الصحافة وكذلك من مختلف المنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان. وإن عدم قيام مجلس الأمن بالدعم الكامل لجهود الأمين العام ولكفالة التنفيذ التام للقرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢) قد قوض مصداقية تلك الهيئة المهيبة.

وتتطلب الحالة الراهنة في الشرق الأوسط وفي الأراضي الفلسطينية تعبئة قصوى وتنسيق الجهود الدبلوماسية الدولية – وبشكل خاص جهود ''اللجنة الرباعية'' والدول العربية – التي ترمي إلى إنهاء العنف واستئناف مفاوضات السلام للتوصل إلى تسوية نهائية. ونحن بذلك الصدد، نرحب بنتيجة اجتماع ''اللجنة الرباعية'' الأخير في واشنطن العاصمة، بالإضافة إلى ترتيبات الأمن التي توسطت فيها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والتي أدت إلى تسوية الحالة حول مقر السلطة الوطنية الفلسطينية في رام الله وإنهاء الحصار المفروض على رئيسها المنتخب، ياسر عرفات، بالوسائل السلمية. ويجب أن تساعد تلك التطورات المشجعة على دفع العملية إلى الأمام.

وتكرر أوكرانيا تأكيد التزامها بالمساعدة على تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط. وقد أعلن ليونيد كوتشما، رئيس جمهورية أوكرانيا، في ٢٤ نيسان/أبريل، أثناء زيارته إلى المملكة الأردنية الهاشمية،عن مقترحات أوكرانية، في إطار الجهود الدبلوماسية الدولية الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية في الشرق الأوسط، وتم لاحقا تعميم هذه المقترحات بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن والجمعية العامة. وتستند المقترحات الأوكرانية إلى نفس النهج الشامل الذي وافقت عليه مؤخرا ''اللجنة الرباعية'' – أي التصدي بالتوازي لمعالجة العناصر الأمنية والسياسية والاقتصادية. ونعتقد أيضا بأنه لا يجوز التغاضي عن أهمية تدابير بناء الثقة والتدابير التي ترمي إلى تعزيز التسامح بين الأعراق.

وهناك حاجة ملحة إلى تقديم المساعدة الإنسانية العاجلة إلى السكان في الأراضي الفلسطينية بالإضافة إلى اتخاذ التدابير الضرورية، على المدى الأطول، لتطبيع الحالة الاقتصادية ولإعادة بناء الهياكل الأساسية للسلطة الوطنية الفلسطينية. ونحث إسرائيل على تمكين منظمات المعونة الإنسانية الدولية من الوصول الكامل ودون أي عائق. ولا بد من رفع حالات الإغلاق للسماح بتنقل الناس والسلع بحرية. أما الخطوات التي ينبغي اتخاذها لكفالة الأمن لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين فقد نص عليها بشكل واضح القراران ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) وينبغي أن تنفذ فورا وبشكل كامل من جانب الطرفين. وتشمل هذه الخطوات انسحاب القوات الإسرائيلية الكامل والفوري من الأراضي الخاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية وتحقيق وقف غير مشروط ومتبادل لإطلاق النار ينهي كل أشكال العنف، بما في ذلك الأعمال الإرهابية. ويجب أن تتخذ السلطة الوطنية الفلسطينية إجراءات عاجلة وحاسمة لإنهاء العنف وتمنع الأعمال الإرهابية وتوقف أنشطة

الشبكات الإرهابية. ونتوقع بأن يتم التوصل قريبا إلى حل سلمي لإنهاء الحصار المفروض على كنيسة المهد في بيت لحم.

وتؤيد أوكرانيا انتشار قوة متعددة الجنسيات في الأراضي الفلسطينية يمكنها أن تكفل احترام وقف إطلاق النار، وأن تهيئ ظروفا مؤاتية لاستئناف المفاوضات السياسية. ويمكن للقوة المتعددة الجنسيات أيضا أن تساعد على إعادة بناء الهياكل الأمنية ذات المصداقية والفعالية للسلطة الفلسطينية. وتقف أوكرانيا على أهبة الاستعداد للنظر في احتمال مشاركتها في القوة المتعددة الجنسيات في إطار ولاية مجلس الأمن.

وفي الوقت نفسه، ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل كل جهد للعودة بالطرفين إلى العملية السياسية وبدء مفاوضات بشأن إنشاء دولة فلسطينية. والدليل التفصيلي للمفاوضات يرد بوضوح في قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، فضلا عن مبدأ الأرض مقابل السلام واقتراحات السلام العربية التي تقدم بها الأمير عبد الله، ولي عهد المملكة العربية السعودية.

إن الهدف النهائي للمفاوضات واضح أيضا، ألا وهو: تحقيق رؤية دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها دوليا. والتسوية الشاملة لمسألة الشرق الأوسط تتطلب أيضا استئناف مفاوضات السلام على المسارين الإسرائيلي – السوري والإسرائيلي – اللبناني، وتطبيع العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل، وإيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

وفي هذا الصدد، ترحب أوكرانيا بالجهود المبذولة من أجل عقد مؤتمر دولي، نأمل أن يكون خطوة هامة في التسوية من أجل تحقيق السلام في الشرق الأوسط. ولقد عرضت أوكرانيا بالفعل مساعيها الحميدة على كلا الطرفين، وهي تتمثل تحديدا في توفير المكان على أراضيها وتهيئة الظروف الضرورية لعقد مفاوضات السلام. وهي مستعدة أيضا للمشاركة بفعالية في التحضير للمؤتمر، وللإسهام في إنجاحه.

السيد بامير (تركيا) (تكلم بالانكليزية): تؤيد تركيا البيان الذي أدلت به إسبانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأنا إذ آخذ الكلمة، أود أن أتناول جوانب القلق الرئيسية لتركيا، نظرا لموقعنا الفريد في المنطقة.

يُذكر أنه خلال الجلسات الأخيرة لمجلس الأمن، كرر وفد بلادي الإعراب عن القلق الخطير إزاء الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولقد شجبنا المأساة التي تحل بكلا الشعبين، وشرحنا جوانب قلقنا إزاء الطريقة التي تتم بها العمليات العسكرية الإسرائيلية، وشددنا على أهمية انسحاب إسرائيل من المدن الفلسطينية، وأكدنا على ضرورة تنفيذ قراري مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) دونما إبطاء.

وفي الماضي القريب جدا، رحبنا في الجلسة المفتوحة التي عقدها مجلس الأمن بتاريخ ٣ أيار/مايو برفع الحصار المفروض على مقر السيد عرفات، بوصف ذلك تطورا متواضعا ولكنه مشجع، وأعربنا عن أملنا في إيجاد حل سلمي للمأزق الحالي في كنيسة المهد في بيت لحم. ويسعدنا الآن أن نسمع عن تطورات جديدة وإيجابية في هذا الصدد تتعلق بانسحاب القوات الإسرائيلية.

إنني لست في حاجة إلى تذكير الحاضرين بالموقف الواضح والثابت لتركيا من الإرهاب. فبالنسبة إلينا، لم نتقبل ولن نتقبل أبدا أي قدر من الإرهاب أو التساهل حياله. وموقفنا قاطع مثلما هو عزمنا على مكافحة هذه الآفة. وعلى أساس هذا الفهم أدنا إدانة قوية الهجمات الإرهابية

الشائنة، بما في ذلك عمليات التفجير الانتحارية التي يستحيل إصلاح ما أفسدت ضد المدنيين الإسرائيليين. فالسيطرة على العنف ومنع الإرهاب هما التزام أخلاقي في المقام الأول. وعدم الوفاء بذلك الالتزام يخدم دائما قضية أعداء السلام. فحق إسرائيل في ضمان الأمن لمواطنيها حق مشروع بقدر مشروعية تطلع الفلسطينيين إلى إنشاء دولة مستقلة.

وترحب تركيا دوما بالجهود الدؤوبة التي يبذلها المجتمع الدولي – والأمين العام في مقدمته – لوضع حد للتصعيد الحاد في الصراع بين إسرائيل وفلسطين. وفي ذلك السياق، نعترف بأهمية مبادرة السيد عنان التي جاءت في الوقت المناسب بشأن نشر قوة متعددة الجنسيات تتألف من تحالف للدول الراغبة في ذلك، نأمل أن تحظى بتعاون صادق من كلا الطرفين. وبالمثل، فإن مبادرة الأمين العام في حصول المجتمع الدولي على معلومات دقيقة بشأن ما حدث في جنين هي مبادرة صحيحة. ومع ذلك، فإن موقف الحكومة الإسرائيلية من هذه المسألة الإنسانية البحتة موقف يؤسف له. ولقد تعيَّن على الأمين العام حل فريق تقصي الحقائق. ونشعر بخيبة أمل إزاء فشل تلك المبادرة، وبالتالي عدم تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٤٠٥ (٢٠٠٢).

ولقد رحبنا بنتيجة الاجتماع الذي عقدته مؤخرا ''اللجنة الرباعية'' في واشنطن العاصمة بتاريخ ٢ أيار/مايو ٢٠٠٢. ونلاحظ مع الاهتمام الكبير جميع العناصر الثلاثة لاستراتيجية شاملة، بما في ذلك عقد مؤتمر دولي للسلام بشأن الشرق الأوسط في هذا الصيف.

ولا بد لنا أن نراعي الآن الرغبة القوية لأغلبية المجتمع الدولي، بما في ذلك الأطراف المعنية، في الخروج من المستنقع الراهن. لذلك، نعتبر أن المؤتمر الدولي هو فرصة جديدة علينا ألا نفوتها. وفي حقيقة الأمر، فإن تركيا تؤكد بقوة من خلال الجهود الدبلوماسية المتواصلة التي تبذلها، على ضرورة التوصل إلى بداية جديدة. وقد عرض وزير الخارجية التركي، السيد إسماعيل جيم، خلال حواره المتواصل مع الطرفين وفي تاريخ مبكر يعود إلى ١ نيسان/أبريل، تقييم تركيا الطويل الأمد للتطورات الجارية في المنطقة، وشدد على الحاجة إلى وضع مشروع محدد لوضع حد للاحتلال والعنف والإرهاب في الشرق الأوسط، على أساس حل شامل. ومع الإبقاء على ذلك الهدف في الحسبان، اقترح السيد جيم على الطرفين والبلدان المهتمة أن تجتمع في أقرب وقت ممكن وأن تتخذ خطوة جريئة جديدة بشأن وضع الأطر الأساسية التي ستفضي إلى السلام.

ويتضح بما فيه الكفاية أن كل لحظة تضيع منا لا تؤدي إلا إلى ضياع مستقبل أجيال مقبلة. لذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب من على هذه المنصة عن استعداد حكومتي، مع ما لدينا من إيمان راسخ بقدراتنا، للمساعدة على إحياء عملية السلام. وإن ما يفتقده الطرفان هو الثقة بينهما، والسبيل الوحيد لاستعادة هذا العنصر الأساسي هو المفاوضات. ونحن في حاجة إلى منطلق لجميع الأطراف المهتمة لإجراء محادثات جادة تسفر عن نتائج، علما بأن عقد مؤتمر دولي لهذا الغرض يظل هو السبيل الوحيد المقبول لتحقيق ذلك.

ومن هذا المنطلق تعتزم تركيا التصويت لصالح مشروع القرار المعنون ''الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة''.

وقبل أن نفعل ذلك، نود أن نؤكد أنه لا توجد مثقال ذرة من شك في أن الشعب التركي، بالنظر إلى علاقاته القوية بالمنطقة وعلاقاته التاريخية مع الأمتين اليهودية والعربية على السواء، قد شعر شعورا عميقا بالحزن الذي تسببت فيه كل وفاة وشاطر في ذلك الحزن. وسنظل دائما نمقت أعمال الإرهاب وسنظل نشعر بالقلق إزاء الاستخدام

المفرط للقوة، لأن هذه الأعمال تحول قطاعا كبيرا من السكان إلى متطرفين. وفي هذا السياق، نلاحظ مع القلق البالغ تدمير المدن والبنية الأساسية الفلسطينية. وهذا يعطي مزيدا من الأسباب ليسعى الطرفان والمجتمع الدولي بتصميم إلى بذل قصارى جهدهم للابتعاد عن حلقة العنف والانتقام المفرغة والبدء أخيرا، في إبراء الجراح.

لقد آن الأوان ليعلن العالم رؤيته بكل إخلاص – رؤية يسود فيها السلام، وتعيش في إطارها الدولتان الإسرائيلية والفلسطينية جنبا إلى جنب.

وقبل سنة بالتحديد، قلنا للمجتمع الدولي، من هذه المنصة، إننا لن نتوقع أن نرى اتفاقا دائما وشاملا إلا من خلال استئناف محادثات السلام، وأنه ينبغي لكل جانب أن يبذل قصارى جهده لمنع العنف وضبط النفس.

ومن المحزن أن ثبت أن مخاوفنا كانت صحيحة.

ويحدونا الأمل في أن نتمكن من التكلم عن وجود احتمالات أفضل وملموسة لتحقيق السلام عندما نأخذ الكلمة مرة أخرى، وندعو الطرفين إلى إبداء الحنكة السياسية والعمل على بصيرة، كما هو لزام عليهما في هذه المرحلة التاريخية. وندعو المجتمع الدولي أيضا إلى الإسهام بطريقة ملموسة ومخلصة في استئناف عملية السلام.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يعرب عن تقديره لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الدورة الاستثنائية العاشرة المستأنفة للجمعية العامة للنظر في الحالة الخطيرة في فلسطين. وقد طلب عقد هذه الجلسة رئيس المجموعة العربية ورئيس حركة عدم الانحياز، بعد إخفاق مجلس الأمن في تقديم الدعم اللازم لمتابعة مبادرة الأمين العام المتعلقة بإيفاد بعثة لتقصي الحقائق إلى جنين، الأمر الذي أدى إلى حل الفريق، والذي تأسف ماليزيا له كثيرا.

وما كانت هذه الدورة الاستثنائية الطارئة ضرورية على الإطلاق لو أن مجلس الأمن اضطلع بالمسؤولية الملقاة على عاتقه بموجب الميثاق وعالج الموضوعة بفعالية. وبالنظر إلى عدم فعالية المجلس، أصبح لزاما على الجمعية العامة، من خلال دورتها الاستثنائية الطارئة المستأنفة، أن تعلن رأيها بشأن الحالة البالغة الخطورة في فلسطين، التي لها عواقب وخيمة على السلم والأمن الإقليميين.

لقد أبلغ المراقب الدائم عن فلسطين، السفير ناصر القدوة، صباح اليوم الجمعية بآخر التطورات الميدانية. وعرض أيضا بوضوح القضية المتعلقة بالفظائع التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية ضد شعبه في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة في جنين. ولا تزال الحالة متوترة وقابلة للانفجار، عقب الهجوم العسكري الوحشي الذي شنته إسرائيل، والذي تسبب في الموت والدمار لأعداد ضخمة من الفلسطينيين.

إن محنة الشعب الفلسطيني لا تزال مفجعة. فالاقتصاد قد دُمر، والمباني والمنازل قد خُربت، وكأنما ضربها زلزال كبير، وأصبحت الهياكل الأساسية حطاما، والناس في حالة ذعر تام وصدمة من الاستخدام المفرط المتواصل وغير المتناسب للقوة العسكرية من جانب الدولة المحتلة. ولم يعد ممكنا للعالم المتحضر أن يظل متجاهلا الحالة ومحتفظا برباطة جأشه في وجه المعاملة غير الإنسانية للشعب الفلسطيني وخاصة خلال الأسابيع القليلة الماضية.

ويعرب وفدي عن تأييده القوي وغير المشروط لمشروع القرار الذي عرضه الممثل الدائم لجنوب أفريقيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. وتؤيد ماليزيا تماما البيان القوي والواضح الذي أدلى به ممثل حركة عدم الانحياز. وإننا أحد الكثيرين من مقدمي مشروع القرار، ونحث الوفود الأخرى أيضا أن تصبح من مقدميه بأعداد ضخمة لتسجيل

رفضها للأعمال الإسرائيلية. فالفظائع التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية، بما في ذلك ما ورد من تقارير عن احتمال وقوع جرائم حرب في مخيم جنين للاجئين، يجب ألا يسمح لها أن تمر بدون عقاب.

ويجب إجبار إسرائيل على التعاون مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في الاستيثاق من الحقائق إزاء الفظائع المرتكبة في جنين. والأسباب التي قدمتها إسرائيل لرفض بعثة تقصي الحقائق أسباب زائفة وغير معقولة وكان ينبغي للمجلس أن يرفضها على الفور. وجهود إسرائيل لإحباط بعثة تقصي الحقائق – والتي نجحت، للأسف – لا يمكن تفسيرها إلا بوصفها محاولة سافرة لحجب الحقيقة. وهذا واضح من القلق الذي أعربت عنه فيما يتعلق بإجراء مساءلة لجنودها الذين شاركوا في عملية جنين، في أي تحقيق بشأن الفظائع التي ارتكبت في جنين.

وإذا كانت إسرائيل عضوا في المجتمع الدولي مسؤولا وممتثلا للقانون، فإنه يتعين عليها أن تتعاون تعاونا كاملا مع بعثة تقصي الحقائق وأن تخضع جنودها الذين ربما ارتكبوا جرائم حرب في جنين للمساءلة التامة بموجب القانون الدولي. ورفضها للتعاون في التحري بشأن الحقائق سيثير شكا قويا في مصداقيتها ومكانتها كدولة وشعب في نظر المجتمع الدولي.

وهذه الدورة الاستثنائية المستأنفة الطارئة تخدم غرضا هاما. إنها ليست دعاية ضد إسرائيل؛ بل تهدف إلى إشاعة عدالة القضية الفلسطينية وتمثل دفاعا عن حقوق الشعب الفلسطيني، الذي مر بما لا يُتصور من المشاق والإهانة والإذلال لوقت طويل جدا. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتحمل الوقوف موقف المتفرج، وأن يكون ''محايدا''، لأنه ليس هناك حياد عندما تنتهك حقوق الإنسان الأساسية بصورة منتظمة ويقمع الحق المشروع لشعب ما في الحرية والاستقلال بلا رحمة من جانب قوة استعمارية محتلة. والسكوت في هذه الظروف يعني التسامح مع سياسات وممارسات لا إنسانية ولا تغتفر.

واستمرار تراخي المجتمع الدولي من شأنه أن يبعث رسالة خاطئة إلى إسرائيل: مفادها أن المجتمع الدولي يتغاضى عن سياساتها وممارساتها ويتساهل معها. وهذه السياسات والممارسات لم تعزز قضية السلام في المنطقة. بل على النقيض من ذلك، فإنها لم تؤدِّ بسبب عدم كبحها إلا إلى زيادة جرأة إسرائيل على تشديد قبضتها على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأثارت شهيتها الجشعة للتشييد غير القانوني للمزيد من المستوطنات وللاستغلال الذي لا يرحم للموارد الفلسطينية الشحيحة لصالح إسرائيل – وكلها أمور تخالف أحكام اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩.

والبحث عن تحقيق السلام بين طرفين متصارعين عملية ذات اتجاهين، وشراكة تقوم على حسن النية. ولا يمكن لطرف السعي إلى تحقيقه بمفرده. ولا يمكن فرض الحل بطريقة قسرية، ولذا فإن من الضروري أن تخاطب إسرائيل الشعب الفلسطيني عن طريق ممثليه المنتخبين. وبنفس القدر الذي يتعين فيه على الفلسطينيين أن يتعاملوا مع السيد شارون، رئيس وزراء إسرائيل، الذي لا يثقون به مطلقا، يتعين على إسرائيل أن تتعامل مع الرئيس عرفات، زعيم الشعب الفلسطيني، المنتخب ديمقراطيا بلا منازع، سواء أحبته أم لم تحبه. ولا يمكن لها أن تأمل في اختيار زعيم تتحاور معه متجاوزة الشعب الفلسطيني. ولذا ينبغي لإسرائيل أن تكف عن تصوير عرفات على أنه شيطان، بكل الدعاية السلبية المنطلقة ضده، وأن تبدأ الدخول معه في حوار جاد وبناء، وذلك هو الأساس الوحيد لإيجاد حل دائم للصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

لقد تم الإدلاء بالعديد من البيانات الجيدة والبليغة في الجمعية اليوم وفي الماضي بشأن القضية الفلسطينية، وسيجري، بلا شك، الإدلاء بالعديد من البيانات الأخرى في المستقبل. وبالمثل تم الإدلاء ببيانات بليغة في مجلس الأمن. وفي الحقيقة قد قيل الكثير بشأن هذا الموضوع بحيث أننا ننتهي في كثير من الأحيان إلى تكرار أنفسنا. ومع ذلك يجب أن نتكلم جميعنا، من أجل الشعب الفلسطيني المنكود، ومن أجل العدالة والإنسانية، ومن أجل شعورنا نحن أنفسنا باحترام ذواتنا، آملين بمحض قوة التكرار، أن تسمع الحكومة والشعب الإسرائيليان رسالتنا في نهاية المطاف.

ماذا تقول هذه الرسالة؟ إنها تقول لقد فاض الكيل، فكفى موتا ودمارا للشعب الفلسطيني؛ وكفى تحرشا بالمدنيين – نساء وأطفالا ومسنين؛ وكفا كبتا لحقوقهم؛ وكفى هدما لمنازلهم وتجريف مزارعهم بالجرافات؛ وكفى تشييدا للمستوطنات غير المشروعة على الأراضي الفلسطينية؛ وكفى ترويعا للمدنيين الفلسطينيين واستئسادا عليهم من قبل الجنود والمستوطنين باسم الأمن؛ وكفى احتلالا مديدا للأراضي الفلسطينية. ويجب أن تكون تلك الرسالة عالية الصوت وواضحة، وأن يكررها، المرة تلو الأخرى، كل من يعتزون بالحضارة ويحبون غيرهم من بني الإنسان ويحترمونهم، على أمل أن يكون لذلك أثره بالنسبة لشعب فلسطين وتعزيز قضية السلام.

السيد بالديز (شيلي) (تكلم بالاسبانية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أعرب عن الشكر لكم على مبادرتكم بشأن عقد هذه المناقشة المفتوحة عن صراع جعلت تطوراته وتداعياته المحددة من المتعذر علينا اليوم أن نظل غير مبالين إزاءه. ولهذا السبب، تود شيلي أن تضم صوتها إلى الأصوات الأخرى في هذه القاعة التي أعربت اليوم عن عميق قلقها إزاء حالة العنف التي بلغتها الأمور في إسرائيل وفلسطين والأراضي المحتلة والتي تُكبِّد الشعبين خسارة فادحة في أرواح بريئة.

ويرحب بلدي بالتطورات الإيجابية التي شهدها الصراع في الأيام الأخيرة، ذلك الصراع الذي نؤمن بأنه لا حل عسكريا له. والتقدم المحرز ما كان يمكن أن يتحقق لولا الجهود المخلصة التي اضطلع بها المجتمع الدولي، ولا سيما جهود الأمين العام، ومجلس الأمن واللجنة الرباعية، من أجل التوصل إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

لكن، ثمة حقيقة واحدة تفسد تفاؤلنا المشوب بالحذر. إن مجلس الأمن قد اتخذ أربعة قرارات بشأن هذه القضية في غضون الأسابيع الأخيرة، هي القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، المؤرخ ١٢ آذار/مارس؛ والقرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢)، المؤرخ ٣٠ آذار/مارس؛ والقرار ١٤٠٣ (٢٠٠٢)، المؤرخ ٤ نيسان/أبريل؛ وأخيرا، القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢)، المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل. ولم يكن أي من هذه القرارات اختياريا، وتتضمن جميعها عناصر واضحة ومحددة. ولكن جرى تجاهلها كلها تباعا. ويؤمن بلدي بأن التأويل الحر للقرارات التي يتخذها مجلس الأمن، أو ازدراء تلك القرارات، يمس الكرامة الوطنية لكل الأعضاء في المنظمة ويقلص مصداقية وفعالية العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة في إطار دورها كضامن للسلم والأمن الدوليين.

لذلك، فإننا نناشد حكومة إسرائيل أن توقف عملياتها العسكرية في الأراضي الفلسطينية، وأن تعلن وقف إطلاق النار فورا وبشكل فعال، وأن تسحب قواتها بالكامل من جميع المدن الفلسطينية ومن المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية. ولا بد للاحتلال أن ينتهي وأن يحل محله تعايش سلمي بين دولتين مستقلتين – إسرائيل وفلسطين – داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

إن شيلي قد أدانت بقوة بشاعة الهجمات الإرهابية التي ارتكبت ضد السكان المدنيين في إسرائيل؛ لكنها تندد في الوقت نفسه بالوضع الإنساني الخطير الذي أدى إليه الغزو الإسرائيلي للمدن والمخيمات الفلسطينية. والأحداث التي وقعت في مخيم جنين للاجئين على الأخص كانت أحداثا خطيرة جدا. وكما أوضح قرار مجلس الأمن ١٤٠٥ (٢٠٠٢)، فإن تلك الأحداث تقتضي تحقيقا شاملا ومفصلا. وإن عدم وجود تقرير موضوعي في الوقت المناسب يثير الشكوك، ويعوق عملية المصالحة. وإن امتثالنا الصارم لأحكام القانون الدولي يدفعنا للإعراب عن عدم ارتياحنا وقلقنا للافتقار إلى توضيح للأحداث التي تلقي بظلالها على الأوضاع وتتطلب استجابة فورية بموجب التزام المجتمع الدولي بكفالة احترام حقوق الإنسان وحماية السكان المدنيين من الإفراط في استخدام القوة، بغض النظر عن الأهداف المتوخاة.

وتؤكد شيلي مرة أخرى على الحاجة إلى إقرار سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط على أساس القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام. وفي الوقت نفسه، نؤكد على الدور الأساسي للسلطة الفلسطينية، التي لا تزال هي الطرف الشرعي الذي لا غنى عنه لتحقيق السلام والذي لا بد من الحفاظ عليه تماما. وفي هذا السياق، نرحب بالاتفاقات الأمنية التي أبرمتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكلا الطرفين والتي أتاحت للرئيس عرفات حرية أكبر في التنقل لكي يتمكن من ممارسة زعامته السياسية، ومن ثم تمكينه من اتخاذ تدابير أفضل لمنع الأعمال الإرهابية.

وفي ضوء احتمال انعقاد مؤتمر دولي جديد للتعامل مع الحالة في الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، يحث بلدي حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية على العودة إلى الحدود الدنيا من الاحترام المتبادل الضروري لمشاركتهما في المفاوضات المقبلة التي ستجرى على قدم المساواة. ولذلك، فإننا نؤيد فحوى البيانات التي أصدرها الأمين العام كوفي عنان، بشأن هذا الصراع. ونوافق تماما على أن المشاكل الأساسية التي ينبغي أن تحل تتمثل في الاحتلال غير المشروع للأرض من جانب دولة إسرائيل، وضرورة وضع حد لأعمال العنف والإرهاب، وإيجاد حل سريع للحرمان الاقتصادي للشعب الفلسطيني. وبالمثل، وعندما تُتخذ تدابير الثقة الضرورية بين الطرفين، ينبغي التصدي للمشاكل السياسية والأمنية والاقتصادية ككل نظرا لتشابكها.

وتؤمن شيلي بأن الجهود الرامية إلى تحقيق السلام تتطلب قدرا من اليقظة والحذر بما يتناسب مع تعقُّد الوضع. علما بأن المعايير التي اقترحها الأمين العام فيما يتعلق بنشر قوة متعددة الجنسيات في الميدان تستحق دعمنا الكامل.

السيد ساتوه (اليابان) (تكلم بالانكليزية): من المؤسف للغاية حقا أن يتم حل فريق تقصي الحقائق الذي كان من المزمع إرساله بغية جمع معلومات دقيقة عن الأحداث التي وقعت في مخيم جنين للاجئين، وذلك بسبب رفض حكومة إسرائيل استقباله. ومن ناحية أخرى، فإنه مما يثلج صدورنا أن الرئيس عرفات، الزعيم المنتخب للشعب الفلسطيني، قد استعاد حريته بفضل مزيج من الإقناع من جانب حكومة الولايات المتحدة والبلدان الأخرى المعنية، والأمم المتحدة، فضلا عن الجهود التي بذلتها كل من السلطات الإسرائيلية والفلسطينية في هذا الصدد، إلى جانب أن المواجهة القائمة في بيت لحم قد أوشكت على الحسم لنفس السبب.

ورغم ذلك، فلا يزال الوضع في الشرق الأوسط متأزما وعلى المجتمع الدولي القيام بالمهمة الملحة المتمثلة في وقف دائرة العنف والانتقام المفرغة، التي تتكرر منذ خريف

عام ٢٠٠٠، واستئناف عملية سياسية تجعل من الممكن لدولتين، إسرائيل وفلسطين، أن تتعايشا سلميا داخل حدود آمنة ومعترف بها.

وقد دأبت حكومة اليابان على تأييد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، بما في ذلك حقه في إقامة دولة مستقلة، وكذلك حق الشعب الإسرائيلي في أن يعيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها. علاوة على ذلك، ومن أجل إحياء العملية السياسية بين الطرفين، طالبت الحكومة اليابانية إسرائيل مرارا بالانسحاب الفوري من الأراضي الخاضعة للسيطرة الفلسطينية، وطالبت الجانب الفلسطيني بتعزيز التدابير اللازمة لوقف الأعمال الإرهابية.

هذا، وترى حكومة اليابان أنه لوضع العملية السياسية الرامية إلى ضمان التعايش السلمي بين الإسرائيليين والفلسطينيين على مسار سلس، فإنه من المهم أن تُبذل في مجالات مختلفة جهود متزامنة ضرورية لضمان تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط بطريقة تؤدي إلى إشراك المجتمع الدولي فيها. وفي هذا الصدد، فإن الاقتراح المتعلق بعملية متعددة المستويات، والذي أعلنه مؤخرا وزيرة الخارجية اليابانية، الآنسة يوريكو كاواغوشي، يدعو بصفة خاصة إلى بذل الجهود الثلاثة التالية في آن واحد.

أولا، من أجل ضمان تقدم العملية السياسية تقدما مطردا، يدعو ذلك الاقتراح إلى عقد مؤتمر دولي من أجل توفير ضمان دولي لاتفاق وقف إطلاق النار، والتأكيد على أهداف عملية السلام، خاصة هدف تحقيق الاستقلال لدولة فلسطينية. ثانيا، من أجل مساعدة الجهود الرامية إلى استعادة السلام، يدعو هذا الاقتراح إلى تعزيز تعاون المجتمع الدولي من أجل استقرار ورخاء الشرق الأوسط من خلال استئناف المشاورات متعددة الأطراف لتشجيع مشاريع التعاون في المنطقة. وأخيرا، يدعو الاقتراح إلى بناء علاقة ثقة واسعة النطاق بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وحكومة اليابان مستعدة لأداء دور فعال في كل من هذه الجهود الثلاثة. وهي تؤيد فكرة المؤتمر الدولي، كما طرحها وزير خارجية الولايات المتحدة كولين باول عقب اجتماع اللجنة الرباعية في واشنطن العاصمة في ٢ أيار/مايو. والحكومة اليابانية مستعدة للمشاركة مشاركة فعالة في مناقشات التحضير للمؤتمر. وعلاوة على ذلك، ومن أجل بناء الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، فإن حكومة اليابان مستعدة لاستضافة منتدى غير مقصور على المسؤولين الحكوميين تقوم فيه مجموعة كبيرة من الأفراد المهتمين من كلا الجانبين، بمناقشة طريقة للتعايش السلمي بين الإسرائيليين والفلسطينيين ورؤية لدولة فلسطينية تقوم في المستقبل.

والمهمة الأخرى الهامة التي يتعين على المجتمع الدولي أن يتعامل معها عاجلا في ظل الوضع الحالي هي التخفيف من وطأة الحالة الإنسانية الطارئة والبالغة الصعوبة التي يواجهها الفلسطينيون. ولهذه الغاية، قررت الحكومة اليابانية مؤخرا تقديم حوالي ٣,٣ مليون دولار كمساعدات إنسانية طارئة للفلسطينيين عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كذلك، فإنه استجابة للنداء العاجل من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، تعتزم الحكومة اليابانية تقديم مساعدة في المجال الطبي والصحي تبلغ قيمتها ما يقرب من ١,٢ مليون دولار. كما أننا ندرس إمكانية تقديم مساعدة إنسانية إضافية.

إن لدعم وتعاون المجتمع الدولي أهمية في حل مشكلة الشرق الأوسط. علما بأن الخبرة المكتسبة حتى الآن تثبت أن قيام حكومة الولايات المتحدة، على وجه الخصوص، بدور فعال هو عامل حفاز أساسي للسلام في الشرق الأوسط.

وتعتزم حكومة اليابان من ناحيتها أيضا بذل كل جهد ممكن لتحقيق أهدافنا المشتركة. إلا أن الأمر الأهم هو أن يمارس طرفا الصراع ضبط النفس اللازم وأن يتخذا القرارات السياسية المطلوبة. وإدراكا لتلك الحقيقة، أود أن أختتم بياني بدعوة زعيمي حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى بذل كل جهد ممكن لاستئناف حوارهما.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بالزان (مالطة).

السيد نيهاوس (كوستاريكا) (تكلم بالاسبانية): يسعدني أن أتكلم في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة باسم البلدان الأعضاء في مجموعة ريو.

لقد كانت الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط مصدر قلق كبير لأعضاء مجموعة ريو. وفي ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ أعرب رؤساء دولنا، أثناء اجتماعهم في سان خوسيه، عن قلقهم البالغ إزاء التدهور الخطير للوضع في الشرق الأوسط ودوامة العنف التي يجد الشعبان الإسرائيلي والفلسطيني أنفسهما فيها. وتخالجنا هذه المشاعر اليوم وإن يكن بقوة أكبر.

وتود مجموعة ريو أن تعرب عن قلقها البالغ إزاء الحالة الإنسانية وانتهاك حقوق الإنسان الأساسية للسكان المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. وتدين المجموعة بشدة أعمال العنف والإرهاب والاستفزاز والتحريض والتدمير - ولا سيما التفجيرات الانتحارية العشوائية، التي تتسبب في إزهاق الأرواح والمعاناة مرة أخرى للسكان المدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين معا. وتحث مجموعة ريو الطرفين على وقف هذه الأعمال فورا وعلى الاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي.

وتؤيد البلدان الأعضاء في مجموعة ريو تأييدا تاما قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، الذي يتوخى منطقة يمكن فيها لدولتي إسرائيل وفلسطين المتمتعتين بمقومات البقاء أن تعيشا في استقلال وأمان وديمقراطية جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها. وتدعو مجموعة ريو إلى الامتثال الفوري لقراري مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢). وفي الوقت ذاته، تأسف مجموعة ريو لعدم إمكانية تنفيذ القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢) - الذي نص على قيام بعثة لتقصي الحقائق بزيارة مخيم جنين للاجئين من أجل إعداد تقرير محايد وجدير بالثقة عن الأحداث التي وقعت هناك. وفي هذا الصدد، نشكر الأمين العام على جهوده الرائعة لضمان التعاون من الطرفين، والتي تجلت في رسالته المؤرخة ١ أيار/مايو، وبينما نرحب بالأسباب التي حدت بالأمين العام إلى حل فريق تقصي الحقائق ونتفهمها، فإن مجموعة ريو تحث الطرفين على الاتفاق فورا على وقف إطلاق النار والعودة إلى طاولة المفاوضات.

والبلدان التي أمثلها تؤيد تأييدا تاما الأعمال والتدابير التي تتخذها الأمم المتحدة لتحقيق حل عادل ودائم، وأيضا جهود السلام والوساطة التي بذلتها المجموعة الرباعية لحل الصراع. وفي هذا السياق، تؤيد مجموعة ريو عقد مؤتمر وزاري في الأشهر المقبلة بشأن الحالة في الشرق الأوسط لتنشيط المفاوضات السياسية. ومجموعتنا واثقة بأن عمل الجمعية العامة سيكون جزءا من ذلك الجهد المتضافر البناء لإحياء عملية السلام.

ومجموعة ريو تدعو الطرفين إلى أن يحفظا الأمن للسكان المدنيين وأن يسمحا بتقديم المساعدة الإنسانية التي لا غنى عنها. ومجموعة ريو تؤكد مجددا النداء الذي وجهه رؤساء دولها يوم ١٢ نيسان/أبريل إلى حكومة إسرائيل لتنسحب فورا من المدن الفلسطينية، وتحترم سلامة السلطة الفلسطينية، برئاسة ياسر عرفات.

ومجموعة ريو تود أن تؤكد مجددا رغبتها في التعاون مع سائر المجتمع الدولي في تحقيق حل عادل ودائم للصراع.

الأمير زيد بن رعد الحسين (الأردن): السيد الرئيس، أود في البداية أن أشكركم على تعاونكم في استئناف هذه الدورة الطارئة للجمعية العامة للنظر في تدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، بعد الاقتحام الإسرائيلي الأخير لمناطق السلطة الفلسطينية الذي بدأ بتاريخ ٢٩ آذار/مارس وما زال مستمرا حتى هذه اللحظة.

إن التطورات الأخيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا تخفى على أحد. وإن دلت على شيء فهي تدل على عجز المجتمع الدولي عن التصدي لقيام سلطة احتلال بانتهاك المعايير الرئيسية والمبادئ المشتركة التي تحكم تعامل الدول المتحضرة في المجموعة الدولية، بما فيها أهداف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة التي وافقت عليها إسرائيل عند انضمامها للمنظمة ووعدت بتنفيذها.

إن الحكومة الإسرائيلية ومؤسساتها العسكرية، التي تعي تماما أن ما تقوم به من قتل وتدمير واستخدام مفرط وغير متناسب للقوة ضد شعب أعزل وضد مؤسساته الرسمية والمدنية وحتى الدينية هو انتهاك صارخ لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، لقد وضعت المنطقة بأسرها في أزمة خطيرة تهدد السلم والأمن الدوليين.

نتيجة لذلك، لجأت الدول العربية إلى مجلس الأمن ليتحمل مسؤولياته في ظل النزاع القائم. وأصدر المجلس قرارات متتالية تطلب من إسرائيل وقف انتهاكها لميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي الإنساني، وتدميرها لأسس الحل السلم في نزاع الشرق الأوسط. وكان الرد الإسرائيلي بعد كل قرار للمجلس انتهاكا إسرائيليا مباشرا لهذا القرار ابتداء من رفض القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) والاستمرار في التوغل في الأراضي الفلسطينية ومحاصرة مقر الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، الرئيس الشرعي المنتخب للشعب الفلسطيني، وانتهاء برفض تنفيذ القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢)، ومنع فريق تقصي الحقائق الذي شكله الأمين العام بناء على توجيهات مجلس الأمن من تنفيذ مهمته وجمع المعلومات عن أحداث جنين.

إن الحكومة الأردنية، إذ ترحب بالجهود الدبلوماسية والسياسية التي تبذلها مختلف الأطراف، بما فيهم الأمين العام للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والاتحاد الروسي، لإقناع إسرائيل باحترام قرارات مجلس الأمن وسحب قواتها والعودة إلى المسار السياسي والسلمي لحل النزاع، تود الإعراب عن أسفها الشديد لعدم قيام مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة والسماح لإسرائيل بأن ترفض قراراته وأن تنتهكها وكأنها دولة فوق القانون.

ولهذا كله لجأت المجموعة العربية وحركة عدم الانحياز إلى الجمعية العامة لإعادة التوازن وإصلاح الخلل الناشئ عن عجز مجلس الأمن عن القيام بمهمته الرئيسية في حفظ السلم والأمن الدوليين في منطقة الشرق الأوسط، ووقف العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني. ولا ينبغي للمجتمع الدولي، ممثلا بالجمعية العامة، قبول هذا الوضع وعدم اتخاذ أي إجراء في مواجهة المواقف الإسرائيلية التي تنتهك الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، وتمارس ضده عقوبات جماعية تحت ذريعة الحق في الدفاع عن النفس. إن أصحاب هذا الموقف يتناسون أن الدفاع عن النفس له شروط، أهمها أن يمارس ضد دولة تعتدي على دولة أخرى وليس ضد شعب بأكمله ما زال يرزح منذ عقود تحت نير الاحتلال العسكري. وهنا يأتي السؤال: من له أن يدافع عن نفسه في هذا الوضع، قوة الاحتلال أم الشعب المحتل؟

نتيجة للوضع الحالي تدعو الحكومة الأردنية الجمعية العامة إلى أن تؤكد على مواقفها السابقة في قضية الشرق الأوسط التي تؤيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، والتحرر من الاحتلال الإسرائيلي وممارسة حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، وإحلال السلام الشامل والعادل في منطقة الشرق الأوسط. كما تدعوها إلى اتخاذ قرار يعبر عن توجه المجتمع الدولي في ضرورة احترام قراري مجلس الأمن ذوي الصلة بالاحتلال الإسرائيلي الأخير لمناطق السلطة الفلسطينية وهما القراران ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢).

أما بخصوص قرار المجلس ١٤٠٥ (٢٠٠٢)، ونتيجة لعدم اتخاذ مجلس الأمن الإجراءات المناسبة لتنفيذ قراره، ولحل فريق تقصي الحقائق حول أحداث جنين بسبب الرفض الإسرائيلي، فإن الحكومة الأردنية تدعو الجمعية العامة إلى أن تطلب من الأمين العام تقديم تقرير حول هذه الأحداث يثبت حقيقة ما حصل في جنين.

السيد ستيوارت (استراليا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أوجز. إن لدينا شواغل كبيرة بشأن مشروع القرار المقدم في الوثيقة A/ES-10/L.9 إن استراليا تؤيد قرار مجلس الأمن ١٤٠٥ (٢٠٠٢)، الذي رحب بمبادرة الأمين العام بإيفاد بعثة لتقصي حقائق إلى جنين. ونحن نأسف لأن الطرفين لم يتمكنا من التوصل إلى اتفاق يمكن البعثة من بدء عملها.

وأكدنا كذلك مراراً وتكرارا على ما يساورنا من قلق إزاء الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية. وأعلن وزير الشؤون الخارجية الأسترالي، السيد داونر، في يوم ٢ أيار/مايو، الالتزام بما قيمته مليون دولار إضافي من المساعدات الإنسانية هناك.

مع ذلك، ورغم حزننا العميق للحالة الراهنة ورغبتنا في دعم الطرفين من أجل التوصل إلى نهاية فورية للعنف وعودة سريعة إلى المفاوضات، فإن القرار الحالي، بأسلوبه التحريضي، غير مفيد وغير متوازن ولا يسهم في إيجاد حل سلمي للحالة في الشرق الأوسط. ولذلك فإن أستراليا لا تستطيع الموافقة عليه.

السيد كاسمسارن (تايلند) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالثناء عليكم سيدي الرئيس لاستئنافكم الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة. فهذا الاجتماع حسن التوقيت بالنظر إلى استمرار الأزمة وإلى الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط.

أود أن أبين أين تقف تايلند من هذه الأمور. تدين تايلند دون هوادة جميع أعمال العنف، لا سيما الأعمال المرتكبة ضد المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، وكافة أعمال العنف التي يرتكبها أي طرف. وإذا أريد إتاحة فرصة للسلام في الشرق الأوسط فلا بد من أن تتوقف هذه الأعمال على الفور. ونحث جميع الأطراف المعنية بقوة على ممارسة الحد الأقصى من ضبط النفس وإنهاء دوامة العنف المتصاعد على الفور.

وترى تايلند أن التوصل إلى تسوية سياسية شاملة ودائمة من خلال مفاوضات سلمية هي الوسيلة الوحيدة للوصول إلى حل دائم وشامل وعادل في الشرق الأوسط. ونعرب عن تأييدنا للجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل من هذا القبيل. وفي هذا الصدد، نحيي الأمين العام لجهوده التي لا تعرف الكلل من أجل تيسير تهيئة الظروف المواتية للسلام. ونحث جميع الأطراف على تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرارات التي صدرت مؤخراً وهي ١٣٩٧(٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) و ١٤٠٥ (٢٠٠٢). ونؤيد مبادرة سمو

الأمير عبد الله ولي عهد المملكة العربية السعودية، التي أقرها مؤتمر قمة الجامعة العربية في بيروت. وتود تايلند بوصفها عضواً في حركة بلدان عدم الانحياز، أن تشير أيضاً إلى القرارات التي اتخذها في هذا الشأن الاجتماع الوزاري لمكتب تنسيق حركة بلدان عدم الانحياز الذي عقد مؤخراً في ديربان.

الحالة الإنسانية المروعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة هي أشد المسائل إلحاحاً في الظروف الراهنة. ويساورنا القلق العميق إزاء الآثار الإنسانية الهائلة التي تنطوي عليها هذه الأزمة. ونرجو لذلك أن يتاح للوكالات الإنسانية والطبية سبل الوصول غير المقيد من أجل التصدي للمشاكل الإنسانية هناك. كما ترجو تايلند أن تتوقف العمليات العسكرية بأسرع ما يمكن.

ونرحب ببعض التطورات الإيجابية التي تعطي بصيصاً من الأمل في إيجاد حل لهذه الحالة المضطربة. ونرحب بتمتع الرئيس عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية، الآن بحرية التنقل في أرجاء الضفة الغربية وغزة. وبوصفه القائد المنتخب للشعب الفلسطيني، فهو لا يزال شريكاً مهما في أي عملية للتسوية السياسية. كما نرحب بالتقارير المبدئية التي تفيد بالتوصل إلى إنهاء الجمود في كنيسة المهد في بيت لحم، وهي مكان للعبادة على قدر كبير من الأهمية الدينية والتاريخية. كما ينبغي أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بالجهود التي بذلتها اللجنة الرباعية، ولا سيما آخر المبادرات التي تقدمت بها في واشنطن العاصمة، وكشف النقاب عنها وزير الخارجية كولن باول، والتي أجملت عناصر حل سلمي للأزمة في الشرق الأوسط.

ومن شأن هذه التطورات جميعاً أن تساعد على تمهيد المسرح لإعادة بناء الثقة وإعادة عملية السلام في الشرق الأوسط إلى مسارها الصحيح من جديد. ونأمل أن تؤتي هذه الجهود، بالتضافر مع غيرها من الجهود الدولية، ثمارها حتى يحل السلام خلال جيلنا لجميع الشعوب في الشرق الأوسط. فهذا أقل ما هي جديرة به.

السيد شهاب (ملديف) (تكلم بالانكليزية): خلال الأسابيع القليلة الماضية، شهدنا جميعاً الحالة في فلسطين تخرج عن زمام السيطرة. وقد عاملت قوى الموت التي أطلقتها آلة الحرب الإسرائيلية السكان الفلسطينيين العزل معاملة وحشية، دون أي اعتبار تقريباً لفقدان الأرواح. وإننا لندين بقوة هذه الهجمات الوحشية، من قصف عشوائي بالمدافع، وقصف جوي بالقنابل واستخدام مفرط للقوة. إذ لا يهدف ذلك النهج العسكري ومحاولة خنق الشعب الفلسطيني اقتصاديا إلا لتوجيه ضربة قاتلة لاحتمالات قيام دولة فلسطينية. ويتمثل هدف إسرائيل في تدمير الهياكل الأساسية للسلطة الوطنية الفلسطينية بشكل تام وتهميش الرئيس عرفات ، والتخلي عن عملية السلام. أما عناصر النجاح التي تحققت خلال العقد المنصرم في التحرك صوب تسوية سياسية فقد هدمت تماماً بلا رحمة. وقد انتهكت إسرائيل الاتفاقات التي توصل إليها الجانبان ودفعت بالمنطقة إلى حافة الحرب.

ونحن ندين سياسات إسرائيل المتسمة بالتحدي واستمرارها في رفض الانصياع لمطالب مجلس الأمن والمجتمع الدولي. ويجب عدم السماح لإسرائيل بالتصرف مع افتراض الإفلات من العقاب. ويتعين على المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده لكفالة امتثال إسرائيل للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، فضلاً عن القرارين ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٥ (٢٠٠٢).

من الواضح أنه لا بديل عن السلام. أما النهج العسكري فلن يؤدي إلى حل سلمي. ولذلك فإن بلدي مقتنع بأن الطريق إلى السلام لا يكمن إلا في الحوار السياسي

والمفاوضات السياسية. وتبرز الحالة الراهنة في هذه المنطقة عقم خيار الحل المفروض في ميدان القتال.

وقد ساندت ملديف بانتظام كفاح الشعب الفلسطيني العادل من أجل استرجاع وطنه. ولا يمكن اغتصاب حق الشعب الفلسطيني المشروع في إقامة دولة خاصة به، لأن المجتمع الدولي بأسره سلم بهذا الحق. ويجب إعادة هذا الحق عاجلاً وليس آجلاً من أجل توسيع نطاق السلام وتحقيق المزيد من الرخاء. ويجب على إسرائيل أن تنسحب من كافة الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وأن تحترم القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام. ويجب عليها أن تقبل بوجود دولتين، على النحو المتوخى في القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢).

وترحب ملديف بمبادرة السلام السعودية التي أقرها مؤتمر القمة العربية في بيروت. وتقدم تلك المبادرة للطرفين فرصة غير مسبوقة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي. كما يعرب بلدي عن تقديره بصفة خاصة للجهود التي تبذلها اللجنة الرباعية بغية إعادة الطرفين إلى مائدة التفاوض في ظل ظروف بالغة المشقة.

الحالة في فلسطين لم تبلغ قط مرحلة أكثر حرجاً أو خطراً مما بلغته الآن. ويجب على المجتمع الدولي أن يتصرف، وأن يتصرف على الفور، لكفالة وقف التصاعد الحالي في العنف، مما يمهد الطريق أمام إقرار سلام دائم في المنطقة. ونرى أن تظل الجهات المشتركة في رعاية عملية السلام، لا سيما الولايات المتحدة، على التزامها فتساعد على توجيه الأطراف صوب التعاون وبعيداً عن المواجهة.

وتكرر ملديف تأكيد تضامنها مع الشعب الفلسطيني، وهي على استعداد للمساهمة بما في وسعها في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإعادة الحقوق الشرعية إلى الشعب الفلسطيني وفي السعي إلى السلام في المنطقة.

السيد بالديبيسو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): تود كولومبيا أن تعرب عن الشكر لكم، السيد الرئيس، لما أبديتموه من القيادة في استئناف هذه الدورة الطارئة للجمعية العامة، في الوقت الذي نأسف فيه للأسباب التي دعت لاستئنافها.

ونعتقد، بصفتنا عضوا في الجمعية العامة، بأننا نتحمل مسؤولية خاصة للرد بصورة فعالة وفورية في الحالات التي يجد فيها مجلس الأمن نفسه، بسبب بعض الظروف السياسية المعقدة، عاجزا عن تحقيق أي نتيجة فيما يتعلق بالصراع بين إسرائيل وفلسطين في الشرق الأوسط، وهي حالة تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين بكل وضوح.

إن الحالة المحددة المتمثلة في استحالة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٤٠٥ (٢٠٠٢) بالشروط التي قدمها الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن في ١ أيار/مايو تعتبر حدثا سياسيا يتحدى سلطة المجلس ينبغي لنا أن ندينه، كما قلنا في العديد من المناسبات في المجلس.

وتعرب كولومبيا، بصفتها عضوا في حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة ريو، عن تأييدها للبيانين اللذين أدلى بهما باسم هاتين المجموعتين سفيرا جنوب أفريقيا وكوستاريكا على التوالي. ولسنا بحاجة إلى أن نكرر العديد من وجهات النظر التي أعرب عنها هذان البيانان، إلا أن من الجوهري أن نعرض بعض الاعتبارات التي نود أن نعرب عنها بصفتنا الوطنية بشأن المسألة المعروضة علينا اليوم.

منذ المناسبة الأخيرة لاستئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، شهدنا تدهورا منتظما للحالة في الشرق الأوسط. وقد رد مجلس الأمن في الوقت المناسب وعلى نحو يلائم تسلسل الأحداث التي اتسمت بخطورة بالغة، وحافظ دائما

على تماسكه ووحدته. وتؤكد كولومبيا أن العديد من أعماله كان مناسبا سياسيا.

ويتضمن قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) رؤية سياسية ذات أهمية كبرى، تستحق حماية الجمعية العامة. ونأمل أن تؤدي أنشطتنا إلى تعزيز مفهوم منطقة تعيش فيها دولتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها. ويجب أن نتطلع لبلوغ ذلك الهدف بشكل جماعي.

في هذه الأثناء، أشار قرار مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢) إلى الطريق الذي يمكن، إذا ما اتبع، أن يساهم في بناء الثقة بين الطرفين إلى حد كبير حتى يتسنى استئناف مفاوضات السلام في المستقبل. ومن المؤسف أن هذا القرار، مثل العديد من القرارات الأخرى التي اتخذها المجلس، لم ينفذ حتى الآن تنفيذا كاملا من جانب الطرفين.

وعلى غرار هذه الأعمال الناجحة، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢)، اقتناعا منه بأن إسرائيل ستتعاون مع فريق تقصي الحقائق المتعلقة بالأحداث الأخيرة في جنين. وقد فوجئنا برد فعل الحكومة الإسرائيلية اللاحق على ذلك القرار. لقد كان فريق تقصي الحقائق، الذي ادعت إسرائيل أنه يحمل تحيز الأمم المتحدة ضدها، أبعد ما يكون عن تهديد مصالحها الحيوية، وهو يمثل فرصة ممتازة لاكتشاف حقيقة ما حدث. وكانت ملاحظات الفريق ستحظى بالدعم القوي من كامل المجتمع الدولي وكانت ستترك أثرا سياسيا مرغوبا فيه لكلا الطرفين.

لقد اتخذ مجلس الأمن إجراء محددا. ومن سوء الحظ، أن صعوبة الرد على الأحداث اللاحقة لاتخاذ القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢) ألقت بظلالها على الإجراءات المعقولة التي سبق أن اتخذها المجلس.

وقد أحطنا علما على النحو الواجب بنتائج اجتماع ”المجموعة الرباعية“ الأخير الذي عقد في واشنطن في الأسبوع الماضي. ونعتقد بأن بإمكان الجمعية العامة أن ترحب، في الوقت المناسب، باقتراح عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الأوسط. بيد أننا نأمل أن تؤكد هذه الجهود، التي تستحق كل دعمنا، ضرورة حل الأزمة الإنسانية الخطيرة في الأراضي المحتلة وضرورة قيام المجتمع الدولي بالتوصل إلى حل وسط موثوق به لإعمار تلك الأراضي وتنميتها ومن أجل تعزيز مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.

السيد باك جيل يون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): إن الهجوم العسكري الإسرائيلي الأخير على المدن الفلسطينية وعلى السلطة الوطنية الفلسطينية يجتذب اهتمام العالم. إن شعوب الدول العربية حاليا، بما في ذلك فلسطين، تعاني معاناة مريرة، وإن الأعمال العسكرية المتهورة التي ارتكبتها إسرائيل تمثل تحديا خطيرا لعملية السلام في الشرق الأوسط. وإن كل من يشعر بمسؤوليته عن بقاء البشرية ومستقبلها لا يسعه أن يغض الطرف عن مثل هذه المأساة على الكرة الأرضية.

في العالم بلدان كبيرة وصغيرة، إلا أنه لا يجوز أن تكون هناك بلدان أعلى أو أدنى مقاما. وهناك أمم متقدمة النمو وأمم أقل نموا، إلا أنه لا يجوز أن تكون هناك أمم مسيطرة وأمم كُتب عليها أن تخضع للسيطرة. فكل البلدان والأمم لها الحق في حقوق مستقلة ومتساوية كأعضاء متساوين في المجتمع الدولي، بغض النظر عن حجم أراضيها ومستوى تنميتها.

ومع ذلك، فقد لامت إسرائيل الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات على الحالة المتفاقمة في الشرق الأوسط، وفرضت عليه حصارا وحاولت دفنه سياسيا. وفرضت إسرائيل الحصار على رام الله وكبحت كل أنشطة الرئيس

عرفات. وهذا يشكل، في الحقيقة، اعتداء صارخا على سيادة فلسطين.

وفي العلاقات الدولية، لا مبرر للمرء أن يتصرف على هواه ويفرض حصارا على زعيم أمة ويحرمه من المشاركة في الأنشطة السياسية. ويدين وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشدة هذه الهجمات العسكرية والاعتداءات التي تشنها إسرائيل، باعتبارها أعمالا عدوانية ترمي إلى القضاء على السلطة الوطنية الحالية، الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، والقضاء نهائيا على أماني الفلسطينيين.

ولقد أعرب اليوم المجتمع الدولي ككل، بما فيه الدول العربية، عن غضبه ودهشته إزاء العنف الإسرائيلي، فضلا عن قلقه العميق حيال الحالة الخطيرة السائدة في الشرق الأوسط والآخذة في التدهور.

وينبغي لإسرائيل أن توقف فورا هذه الاعتداءات العسكرية الوحشية، التي تدمر السلام والاستقرار في المنطقة. وينبغي لها أن تسحب قوات العدوان من مناطق الحكم الذاتي في فلسطين، بما فيها الضفة الغربية، وأن تتحرك فورا نحو إجراء مفاوضات للسلام مع الجانب الفلسطيني، حسبما يطالب به المجتمع الدولي بالإجماع.

ويود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يغتنم هذه الفرصة ليعرب عن دعمه التام لقضية الشعب الفلسطيني العادلة وتضامنه معها دفاعا عن حقوقه الوطنية المشروعة، وعن تضامنه مع كفاح الشعوب العربية الأخرى من أجل تحقيق حل عادل لمسألة الشرق الأوسط المتمحورة حول المسألة الفلسطينية.

وستواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في المستقبل - كما فعلت في الماضي - استرعاء انتباه الجمعية إلى الحل السلمي للصراعات الإقليمية وإلى القضاء على التدخل بجميع أنواعه في الشؤون الداخلية وممارسة الضغط على نحو غير عادل.

السيد سربيني (بروني دار السلام) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلادي أن يعرب عن تقديره للسودان ولجنوب أفريقيا اللذين دعا كل منهما، بالنيابة عن أعضاء الجامعة العربية وبالنيابة عن حركة عدم الانحياز إلى عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة في الوقت المناسب للنظر في ''الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة''.

إننا نشعر بقلق شديد إزاء تدهور الحالة الإنسانية في الأراضي المحتلة بسبب الاستخدام المفرط للقوة، الأمر الذي يؤدي إلى استمرار فقدان أرواح بريئة وتدمير الممتلكات العامة، نتيجة للأعمال العسكرية.

إن بروني دار السلام تؤيد جميع الجهود الرامية إلى محاولة التوسط لإنهاء الأزمة، بما فيها الجهود التي تبذلها ''اللجنة الرباعية'' والأمير عبد الله، ولي عهد المملكة العربية السعودية، فضلا عن أطراف رئيسية أخرى في المنطقة. ونلاحظ أن هناك بعض التطورات الإيجابية، بما في ذلك النتيجة التي تمخض عنها مؤتمر القمة العربي في بيروت قبل أشهر قليلة؛ واتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢)؛ والجهود التي تبذلها اللجنة الرباعية؛ والإعلان مؤخرا جدا عن عقد مؤتمر دولي للسلام هذا الصيف. ومع ذلك، تظهر عقبات جديدة وتظل هناك عقبات قديمة. واستمرار التأخير في إحراز تقدم واستمرار البطء في وتيرة إحرازه أمران يدعوان إلى الشعور بخيبة الأمل. فعلينا أن نقوي عزيمتنا؛ ومن شأن الفشل في ذلك أن يؤدي إلى تعريض حياة المدنيين الأبرياء للخطر.

والمهمة الهائلة الماثلة أمامنا تتمثل في استعادة مناخ الثقة وبنائه بين الطرفين. ونحن نطالب جميع الأطراف

بممارسة ضبط النفس إلى أبعد حد وإنهاء جميع أعمال العنف. ونحث كذلك على استئناف الحوار كأساس للتوصل إلى تسوية سلمية وعادلة ودائمة. وفي هذا الصدد، نؤيد دور الرئيس عرفات بصفته زعيم الفلسطينيين والمحاور عنهم.

وفي هذا المنعطف، نود أن نؤكد على أهمية دور الأمم المتحدة، ولا سيما دور مجلس الأمن – الهيئة المسؤولة عن صون السلم والاستقرار الدوليين – في اضطلاعه بمسؤولياته عن جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط حتى يتم التوصل إلى حل شامل للمشكلة.

ومما يدعو إلى الإحباط أن نرى السلطات الإسرائيلية تواصل تحديها لقرارات مجلس الأمن. لذلك نحث على التنفيذ الفوري للقرارات ذات الصلة، بما فيها القرارات التي اتخذها مجلس الأمن مؤخرا وهي ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) و ١٤٠٥ (٢٠٠٢). ويزعجنا أن بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في جنين لم تتمكن من الاضطلاع بالمهمة الموكولة إليها.

وتعتقد بروني دار السلام أنه لا يمكن تحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط إلا على أساس تسوية شاملة للمسألة وفقا للقرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢). وإن أعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وانسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك تفكيك المستوطنات غير القانونية، أمران ضروريان لإحراز أي تقدم جاد.

وفي الختام، تقتضي المسألة المعروضة علينا اهتمامنا العاجل والبالغ. ويجب ألا ندع العقبات التي تعترض عملية السلام تعيق الجهود التي نبذلها. فمعاناة الشعب الفلسطيني التي طال أمدها ينبغي وضع حد لها. وفي هذا الصدد، أود أن أناشد الأطراف ذات الصلة العودة إلى المسار الصحيح لغرض إجراء مفاوضات سلمية. وسنواصل بثبات دعمنا لجميع الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الغرض.

السيد كاسوليديس (قبرص) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الحكومة القبرصية. إننا نؤيد أيضا البيان الذي أدلت به إسبانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إنه بشعور من الحزن أخاطب هذه الدورة الاستثنائية الطارئة، حيث أنها تدل بوضوح على أن مجلس الأمن لم يتمكن من ممارسة مسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، وأن الظلام واليأس لا يزالان سائدين في الشرق الأوسط. فهذه الحلقة المفرغة للصراع ألحقت معاناة لا حد لها بملايين الناس، وأنشأت حالة دائمة تقريبا من عدم الاستقرار، تتجاوز تداعياتها منطقة الشرق الأوسط. وقبرص، الدولة المجاورة التي ترتبط بالشعبين الفلسطيني والإسرائيلي بعلاقات مديدة وقوية من المودة، تشعر بألم خاص إزاء حلقة العنف التي يبدو أن لا نهاية لها والتي أصابت ببلواها الشعبين على مدى سنين.

ولقد كنا نأمل في أن يكون من شأن المشاورات التي يجريها مجلس الأمن دوما والمبادرات الدولية الوطيدة، من قبيل ''اللجنة الرباعية'' ومبادرة السلام التي أطلقتها المملكة العربية السعودية، أن تتضمن جميع المقومات الضرورية لتحقيق تسوية دائمة للصراع في الشرق الأوسط.

وأهم درس يمكن استخلاصه من التصعيد الذي حصل مؤخرا في أعمال العنف المتعلقة بهذا الصراع يتصل بأثر الشواغل الأمنية على عملية السلام، وأيضا إدراك الحقيقة الدامغة التي مفادها أنه بدون إجراء مفاوضات سياسية تؤدي إلى احتمال وضع حد لحالة الاحتلال غير المقبولة وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة ومتمتعة بمقومات

البقاء، فإن احتمالات تحقيق الأمن للشرق الأوسط تظل احتمالات ضعيفة وبعيدة المنال.

إن موقف قبرص من حل قضية فلسطين، وهو موقف اتخذته منذ أمد بعيد، هو موقف ثابت ومتماش مع القانون الدولي. فنحن نؤيد بقوة التنفيذ الفوري لقرارات مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) و ١٤٠٥ (٢٠٠٢) وتنفيذها تنفيذا شاملا غير انتقائي. وعلاوة على ذلك، نؤيد تأييدا كاملا جهود المجموعة الرباعية وقد تابعنا ببعض التفاؤل اجتماعها الأخير المعقود في واشنطن العاصمة، وجهودها الرامية إلى عقد مؤتمر للسلام معني بالشرق الأوسط.

إننا نحث إسرائيل على الانسحاب من المناطق التي تحتلها قواتها؛ والكف عن القيام بأعمال من قبيل الإعدامات خارج نطاق الإجراءات القضائية؛ وإيقاف اجتياحاتها للأراضي الفلسطينية، التي تمثل انتهاكا واضحا للقانون الدولي؛ والاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي واتفاقيات جنيف. إن تدمير وتخريب البنية الأساسية الفلسطينية بصورة لم يسبق لها نظير في غضون بضعة أسابيع أعاد عقارب الساعة إلى الوراء سنوات، إن لم يكن أجيالا، وتسبب في معاناة وكرب لا يوصفان. ولذا فإننا نحث إسرائيل على قبول اقتراح الأمين العام بإنشاء قوة دولية للشرق الأوسط ذات سلطات واسعة لتعكس الحالة الجديدة على أرض الواقع. وندعو أيضا إلى احترام كل المواقع الدينية وحمايتها. وبالمثل، ندين إدانة قاطعة أي شكل من أشكال الإرهاب والهجوم الانتحاري بالمتفجرات، الذي لا نجد له مبررا، ونحث على الوقف الفوري لهذا العمل.

ونعرب عن تعاطفنا الكامل مع الرئيس عرفات، القائد الشرعي المنتخب للشعب الفلسطيني، الذي يضطلع بدور حيوي في عملية السلام. وحل حالة المواجهة في مقر رئاسة السلطة الفلسطينية في رام الله وإنهاء عزلته كانا بداية متواضعة، ولكن ينبغي أن يمنح الاحترام لمنصبه وأن يسمح له بتمثيل شعبه بكرامة وبحرية تامة. وينبغي أيضا أن ينتهي الحصار المفروض على كنيسة المهد فورا. ونحن نرحب بالتطورات الإيجابية بشأن هذا الموضوع.

ونكرر الإعراب عن دعمنا لإيجاد تسوية عادلة ودائمة للصراع العربي الإسرائيلي على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ويجب وضع نهاية لاحتلال الأراضي العربية ومحنة الشعب الفلسطيني، وضمان الوفاء بحقوقه المشروعة، بما في ذلك حقه في إقامة دولة مستقلة. وحل مشكلة الشرق الأوسط من شأنه تحقيق الاستقرار لتلك المنطقة الحساسة من العالم، وكفالة العلاقات الطبيعية وسلامة وأمن إسرائيل، وإنهاء العنف، وتعزيز قوى الاعتدال والتعاون.

وقد رحبت قبرص مع الشعور بالارتياح بمبادرة الأمين العام بإنشاء فريق لتقصي الحقائق لجمع معلومات دقيقة فيما يتعلق بالأحداث التي وقعت في جنين وتعرب عن أسفها العميق على الاعتراضات الإسرائيلية التي أجبرت الأمين العام على حل الفريق. إن هذا أضعف مصداقية مجلس الأمن وسلطته ولا يتيح التنفيس عن النفس والمصالحة.

والتحدي الأعظم الذي يواجه الأطراف في الصراع هو إيجاد الشجاعة السياسية اللازمة لتجاوز الكراهية والبحث عن سبل لتحقيق السلام. وينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يظل مشغولا بالبحث عن الوسائل المناسبة، على نحو ما تقتضي الحالة وسلوك الأطراف، لإنهاء إراقة الدماء والعودة إلى طالة المفاوضات. إن التاريخ سيحكم بقسوة على الطرفين المعنيين مباشرة، ولكن علينا أيضا، إذا ما أخفقنا في العمل وإذا ما أخفقنا في العمل الآن.

السيد لسلي (بليز) (تكلم بالانكليزية): إن الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط هي سبب تجمعنا هنا اليوم لمناقشة حالة شهدت تصعيدا في العنف، مما تسبب في الكثير من الآلام وفقدان الأرواح الذي لا مبرر له، بما في ذلك أرواح الرجال والنساء الأبرياء العزل، ولأعظم الأسف، الأطفال.

إننا نؤمن إيمانا راسخا بأن الدخول في مفاوضات سلمية هو الطريقة الوحيدة المجدية لإنهاء العنف وتحقيق سلام ذي معنى. والدخول في المفاوضات بصورة مخلصة يعني احترام كل قرارات مجلس الأمن والامتثال لها، وأهمها القرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، الذي يدعو إلى الانسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية المسلحة من الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقرار تجاهل النوايا الحسنة للمجتمع الدولي خطأ وهو يتجاهل مسؤوليتنا الدولية كشركاء من أجل السلام.

وإننا نشعر بالقلق أيضا إزاء رفض إسرائيل السماح لبعثة تقصي الحقائق بالذهاب إلى جنين. لقد سمعنا أقوالا كثيرة تزعم وقوع انتهاكات للقانون الإنساني الدولي. والسماح للأمم المتحدة بإيفاد بعثة تقصي الحقائق كان من شأنه أن يفيد الطرفين.

ويجب على الجمعية العامة أن تدعم جهود مجلس الأمن الرامية إلى الإعراب عن عدم رضائه عن قرار الحكومة الإسرائيلية بتجاهل رغبات المجتمع الدولي. وإننا ندعو جميع الأطراف إلى وضع حد لجميع أشكال الإرهاب وندعو إلى وقف كامل لإطلاق النار وانسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من جميع الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك بيت لحم. ونؤيد تأييدا تاما اقتراح الأمين العام كوفي عنان بنشر قوة متعددة الجنسيات لضمان السلام في المنطقة. ونرحب بقرار إسرائيل بإعادة الحرية إلى الرئيس عرفات وننتظر الآن استجابتها تجاه مواصلة محادثات السلام، التي نعتقد أنها السبيل الوحيد لإنهاء العنف واستعادة السلام في الشرق الأوسط.

ونؤيد بقوة حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وظهور دولة فلسطينية ديمقراطية آمنة في داخل حدود معترف بها وملتزمة بالتعايش السلمي مع إسرائيل.

السيد مانالو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): لقد أتاحت الأيام الأخيرة بصيص أمل للحالة في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد نلاحظ رفع الحصار عن رام الله والتطورات الإيجابية في المواجهة الدائرة في كنيسة المهد. ونرحب أيضا بمؤتمر السلام المقترح عقده هذا الصيف بشأن الحالة الإسرائيلية الفلسطينية. ولكننا نرى أن أهدافه ومجالاته يجب أن تحدد بعناية مقدما. والظروف السياسية التي يحدث خلالها مهمة أيضا. وعقد مؤتمر يفشل في معالجة القضايا الأساسية قد لا يؤدي إلا إلى مزيد من عدم الاستقرار، ومزيد من دوامات العنف وفقدان أرواح المدنيين الأبرياء.

غير أننا نأسف لعدم إمكانية تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٤٠٥ (٢٠٠٢) ولقرار الأمين العام حل فريق تقصي الحقائق. ونأمل ألا يعني حل الفريق أن أهدافه المتمثلة في كفالة الحصول على معلومات دقيقة عن أحداث جنين لا يمكن أن تتحقق إلا بوسائل أخرى في أقرب وقت ممكن وبدون تأخير.

لقد قال الأمين العام ذات مرة، لو أن الاجتماعات وحدها يمكن أن تحل الصراعات، لكانت أزمة الشرق الأوسط قد شيعت إلى مثواها الأخيرة. لكن من المؤسف أن الحال غير ذلك. فعلى الرغم من عقد أكثر من ٣٠ مشاورة وجلسة لمجلس الأمن في الأسابيع الأخيرة بشأن هذا الموضوع، لا تزال مسألة الشرق الأوسط مستمرة، بغض النظر عن بعض التطورات الأخيرة. إن قرارات مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) و

١٤٠٥ (٢٠٠٢) لم تنفذ إلا جزئيا في أحسن الأحوال، ويجب تنفيذ تلك القرارات تنفيذا كاملا.

غير أن التنفيذ الكامل لهذه القرارات لن يكون سوى خطوة أولية في أي عملية ترمي إلى تحقيق سلام ثابت ودائم في المنطقة. وفي هذا الصدد، من الواضح أن الجانبين لا يمكن أن يحققا هذا السلام وحدهما. ولا ينفك الدعم القوي والمتواصل من المجتمع الدولي عنصرا أساسيا في أي عملية للسلام. ولذا فإننا ندعم مختلف المبادرات الدولية الميدانية، بما في ذلك جهود المجموعة الرباعية.

ونؤكد أيضا من جديد أهمية مبادرة ولي العهد الأمير عبد الله. إن اعتمادها في مؤتمر القمة العربية المعقود في بيروت يوحي بأن لها سندا سياسيا من المتأثرين مباشرة بالأزمة.

وفي ١٨ نيسان/أبريل، قدم الأمين العام اقتراحه بإنشاء قوة متعددة الجنسيات للمساعدة على تهيئة بيئة آمنة وهادئة لمواصلة المناقشات السياسية والدبلوماسية بين الطرفين، فضلا عن إتاحة إيصال المساعدات الإنسانية التي تمس الحاجة إليها في المناطق المتضررة. ونحن نؤيد ذلك الاقتراح، ونعتقد أن المراقبين الدوليين ينبغي نشرهم بالتزامن مع القوة.

ويظل وفد بلادي يشعر بقلق إزاء الظروف الإنسانية في الأراضي المحتلة، ولا سيما تلك الأراضي التي احتلت مؤخرا، ويناشد تقديم المساعدات الإنسانية ووصول موظفي المساعدات الإنسانية إلى تلك المناطق. ونحث بصفة خاصة على إتاحة الوصول غير المقيد لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بغية إتاحة المجال لها كي تساعد حوالي ٦٠٠ ٠٠٠ لاجئ في قطاع غزة. ونناشد البلدان المانحة أن تعطي أولوية عليا للتخفيف من حدة هذه الحالة.

أخيرا، يؤكد وفد بلادي من جديد أنه لن يكون هناك أبدا حل عسكري للأزمة في الشرق الأوسط. فالسبيل الوحيد لتحقيق السلام هو عبر التفاوض على تسوية سياسية بالاستناد إلى مبدأ الأرض مقابل السلام وقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): قبل الاستماع للمتكلم التالي، أود أن أبلغ الأعضاء أنه بطلب من عدد من الممثلين، ستعلق الجلسة ١٧ للدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة بعد انتهاء المتكلم التالي من إلقاء بيانه، وستستأنف بعد استراحة تستغرق ساعة واحدة. وسنشرع في النظر في مشروع القرار A/ES-10/L.9/Rev.1 لدى استئناف الجلسة. لذلك أناشد جميع الممثلين العودة إلى قاعة الجمعية العامة بحلول الساعة ١٩/٠٠.

السيد أرياس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان بلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية المنتسبة للاتحاد الأوروبي – استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا – والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، وليختنشتاين البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

سنجتمع اليوم في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة لمناقشة مشروع قرار. وفي يوم الجمعة الماضي، أتيحت لي فرصة مخاطبة مجلس الأمن للإعراب عن موقف الاتحاد الأوروبي من الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

لقد أعرب الاتحاد الأوروبي مرارا عن قلقه العميق إزاء الحالة المأساوية في الشرق الأوسط، وأدان بأشد العبارات دائرة العنف والإرهاب التي أدت إلى فقدان أرواح فلسطينية وإسرائيلية بريئة. فلغة الحرب ومنطقها يجب أن

ينتهيا وأن يحل محلهما الحوار والتفاوض. وعلى السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية أن تبرهن عن حسن قيادتهما وأن تتحملا المسؤوليات تجاه شعبيهما.

في الأيام القليلة الماضية نجحت الجهود الدبلوماسية الدولية في تحقيق حل بعيد عن العنف للحالة في رام الله، وتوفير حرية الحركة للرئيس عرفات. ونحن نرحب بالحل السلمي الذي تم التوصل إليه اليوم عن طريق المفاوضات بمساعدة الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، وآخرين لإنهاء المواجهة القائمة في كنيسة المهد منذ أكثر من شهر. وسيساعد ذلك الحل في التخفيف من حدة الظروف الصعبة التي يعيشها المدنيون الفلسطينيون في بيت لحم، التي تقبع تحت الاحتلال العسكري.

في الاجتماع الذي عقدته ''المجموعة الرباعية'' في واشنطن، العاصمة، بتاريخ ٢ أيار/مايو أعرب الاتحاد الأوروبي إلى جانب الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الروسي عن استعداده للتحرك صوب عقد مؤتمر دولي للسلام هذا الصيف بشأن الأمن، والاقتصاد، والمسائل الإنسانية، والسبيل السياسي المفضي إلى الأمام. وإننا نرحب بهذه المبادرة، وعلى استعداد لحضور هذا المؤتمر والمشاركة بنشاط فيه. وفي ذلك الصدد، نؤكد من جديد أن الحل العادل والدائم والشامل للصراع في الشرق الأوسط يجب أن يستند إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، وإلى مبادئ مؤتمر مدريد واتفاقات أوسلو التي تبعته، فضلا عن مبادرة السلام لولي العهد الأمير عبد الله التي أيدتها الجامعة العربية.

ونؤكد أن السلام والأمن لا يمكن تحقيقهما للطرفين إلا عن طريق المفاوضات. ومن الضروري اتخاذ خطوات فورية ومتوازية بغية تحقيق تقدم سياسي ملموس في المدى القريب، إلى جانب سلسلة من الخطوات المحددة التي تفضي إلى سلام دائم. فالأهداف مرسومة بوضوح وهي: الاعتراف بحق إسرائيل في العيش بسلام ضمن حدود آمنة يضمنها المجتمع الدولي، ولا سيما الدول العربية، فضلا عن الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في العيش بسلام في دولة ديمقراطية قادرة على البقاء ومستقلة، الأمر الذي يضع حدا للاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧.

ولقد أكد الاتحاد الأوروبي من جديد في عدة مناسبات الخطة السياسية الرامية إلى وضع حد لهذا الصراع وهي تتمثل في: التنفيذ الكامل والفوري لقرارات مجلس الأمن، ولا سيما وضع حد للعمليات العسكرية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، والتوصل حالا إلى وقف فعّال لإطلاق النار، والانسحاب الفوري والكامل للقوات الإسرائيلية من جميع المدن والمناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية.

وعلى السلطة الفلسطينية أن تتخذ فورا جميع ما تستطيع من تدابير لوقف الهجمات الإرهابية ضد الإسرائيليين، بما في ذلك العمليات الانتحارية بالقنابل؛ وتفكيك البنية التحتية للإرهابيين وتمويلها؛ ووضع حد لأعمال العنف. ونحن نتوقع أن يستخدم الرئيس عرفات، بصفته الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، كامل سلطته السياسية لإظهار حسن القيادة ومكافحة الإرهاب، واستعادة الهدوء.

وعلى إسرائيل، رغم حقها في مكافحة الإرهاب، أن توقف أعمال القتل بلا محاكمة، وأن ترفع عمليات الحصار والقيود المفروضة على الأراضي، وأن تجمّد سياسة الاستيطان وتعكسها، وأن تحترم القانون الدولي. لا يمكن تبرير الاستخدام المفرط للقوة. وإن الإجراءات المتخذة ضد المؤسسات الطبية والإنسانية وأفرادها إجراءات غير مقبولة على الإطلاق وتتنافى مع اتفاقيات الأمم المتحدة والقانون الإنساني الدولي. لابد أن تقدم إسرائيل للوكالات

والمنظمات الإنسانية الحد الأقصى من تعاونها وان تسمح بحرية وصولها إلى السكان المحتاجين بلا عائق وبأمان. وفي هذا الصدد، نعيد التأكيد على انطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب على الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ونطالب بالاحترام الكامل لها.

ويساور الاتحاد الأوروبي قلق بالغ إزاء الخسائر التي لم يسبق لها مثيل التي تسببت فيها العمليات العسكرية الإسرائيلية لهياكل السلطة الفلسطينية الأساسية. ولا يمكن تبرير تدمير البنية التحتية المدنية بحجة الحرب ضد الإرهاب. فهذه المنشآت تساعد الفلسطينيين في تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، ولقد مولها المجتمع الدولي المانح. وإننا نتوقع عدم تكرار هذه الأفعال.

ويأسف الاتحاد الأوروبي كثيرا على أن الأمين العام اضطر إلى حل فريق تقصي الحقائق، الذي أنشئ وفقا لقرار مجلس الأمن ١٤٠٥ (٢٠٠٢)، بسبب رفض حكومة إسرائيل التعاون معه. وفي غياب وصف دقيق وعادل ومهني للأحداث ستظل شكوك خطيرة تحوم حول ما حدث في مخيم جنين للاجئين. ولهذا السبب نؤيد جهود الأمين العام لجمع المعلومات من المصادر المتاحة له بغية رسم صورة لتلك الأحداث تكون دقيقة بقدر المستطاع.

والاتحاد الأوروبي على استعداد لمساعدة الطرفين في تنفيذ اتفاقاتهما. ومن أجل ذلك أصبح وجود آلية رصد من أطراف ثالثة على أرض الواقع ضروريا لعملية استعادة الثقة المتبادلة وإحراز تقدم في الجبهتين السياسية والأمنية معا. ونحن على استعداد للمشاركة في مثل هذه الآلية.

في الختام، نود أن نكرر أن الاتحاد الأوروبي سيواصل تقديم إسهام كامل وكبير في تحسين أحوال معيشة الشعب الفلسطيني من خلال تقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة في التعمير الاقتصادي والمؤسسي للسلطة الفلسطينية وعبر الجهود الساعية إلى إعادة بناء هياكلها الأساسية وقدرتها الأمنية والحكومية، وبالتالي تعزيز الأساس الاقتصادي لدولة فلسطين القادمة.

عُلقت الجلسة الساعة ١٧/٥٥ واستؤنفت الساعة ٢٠/٢٥.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/ES-10/L.9/Rev.1.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في التكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت. وأود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت محددة بعشر دقائق، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد ريفيرو (بيرو) (تكلم بالاسبانية): قبل التصويت يود وفدي أن يؤكد من جديد دعم بيرو الحازم لجهود مجلس الأمن لتحقيق تسوية عادلة دائمة نهائية للصراع في الشرق الأوسط، على أساس القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ولهذا السبب، نعتبر من المحتم توجيه نداء فوري بوقف إطلاق النار وبانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما يتفق والقرارين ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢).

بالنسبة لبيرو، ليس هناك حل عسكري لهذا الصراع. ولهذا يجب على كل الأعضاء أن يقدموا أقصى قدر من تأييدهم للخطوات التي تتخذها المجموعة الرباعية لإنهاء العنف، والوصول إلى حل تفاوضي.

ونحن نتفق مع العناصر الإيجابية لمشروع القرار الذي نشرع الآن في النظر فيه، مثل الزيادة الكبيرة في المساعدة الاقتصادية والإنسانية للشعب الفلسطيني، وإعادة بناء السلطة الفلسطينية. ومع ذلك، ستمتنع بيرو عن التصويت لأننا

نعتقد أن مشروع القرار لا يزال غير متوازن لعدم تضمينه إدانة واضحة قاطعة للهجمات الإرهابية المرتكبة ضد مدنيين إسرائيليين أبرياء، ولعدم مطالبته السلطة الفلسطينية باتخاذ إجراء حاسم لمنع الإرهاب.

السيد لانكري (إسرائيل) (تكلم بالفرنسية): صباح اليوم، عندما افتتحت المناقشة، أدان الوفد الفلسطيني الهجمات الانتحارية التي تشنها جماعات فلسطينية. وللأسف، فإن ذلك النوع من الإدانة، الذي يتم شفويا ويكتنفه غموض دائم، ليس له تأثير عملي. ولقد شهدنا ذلك الغموض الآن، عندما رفض الوفد الفلسطيني ببساطة نصا أوروبيا توفيقيا، ظهرت فيه للمرة الأولى إدانة للهجمات الانتحارية. ثمة فجوة بين نظرية إدانة الهجمات الانتحارية والأثر العملي للإدانة في قرار معين، وهي فجوة لم يتمكن أي قرار حتى الآن من سدها.

أما فيما يتعلق بإدانة الوفد الفلسطيني للهجمات الانتحارية صباح اليوم، فكل إرهابي فلسطيني يدرك أنه يجري تقديم الإدانة المنتزعة من هذا القبيل تلبية لاحتياجات القضية الفلسطينية أمام مجتمع دولي متسامح معها إلى حد كبير وأنها ينبغي ألا تمس على أي نحو مسيرة الإرهاب أو شن الهجمات بكافة أنواعها.

وفي الوقت الذي تستعد فيه الجمعية العامة للتصويت على مشروع القرار، وعلى الأرجح اعتماده، وقع هجوم انتحاري لتوه في إسرائيل، في ناد للشباب في ريشون ليتزايون، على مقربة من تل أبيب. وقد لقي ١٦ شخصاً مصرعهم، وفقاً للتقارير الأولية، وأصيب أكثر من ٦٠ شخصاً. وإذا اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار، الذي لا يتضمن كلمة واحدة عن الممارسة الفلسطينية الخاصة بشن الهجمات الإرهابية الانتحارية ، فإنها بذلك توجه إلى الفلسطينيين رسالة لا تحتمل معنيين. إذ أنهم في تلك الحالة، سيتلقون من الجمعية العامة مساء اليوم دعماً دولياً إضافياً لمواصلة أنشطتهم الإرهابية الفتاكة.

لذلك فإني أناشد أعضاء الجمعية العامة رسمياً، وأناشد خاصة المنطقة التي تملك الضمير والمسؤولية، والتي ترى أن ممارسة الإرهاب الفلسطيني لا تشكل ما يروق للآخرين تسميته ''مقاومة للاحتلال''، أناشدهم أن ينأوا بنفسهم عن هذا العبث المدمر المتمثل في اعتماد مشروع القرار. فمشروع القرار في حالة اعتماده عن طريق الانتصار الروتيني للأغلبية، فضلاً عن إظهاره نهجاً مشوهاً تماماً إزاء الواقع الإسرائيلي الفلسطيني، سيشكل إهانة لذكرى ضحايا الإرهاب الفلسطيني الإسرائيليين، بمن فيهم من يقضون نحبهم الآن في ريشون ليتزايون. وسيكون مشروع القرار هذا سُبّة لا تنمحي في جبين أنشطة الجمعية العامة كما أنه سيضر ضرراً لا يمكن علاجه برسالتها المتمثلة في الدفاع عن القانون الإنساني الدولي وتجسيده. وسيكون مشروع القرار في حالة اعتماده أمام خلفية هجمة انتحارية لا تزال أصداؤها تتردد تصديقاً صارخاً على فقر الجمعية العامة ذاتها، تصدره على نفسها عن طريق طقوس لا شعور فيها، ولا يؤثر فيها البتر الذي تتعرض له أرواح بشرية في هذه اللحظة ذاتها.

ونرى أنه لا يمكن لأية أساليب إجرائية تتمثل في الموافقة على القرار فقرة بعد فقرة أن تضفي عليه ما يفتقر إليه من الحقيقة والمشروعية. ولا يمكن للجمعية العامة أن تسمح لنفسها مساء اليوم بارتكاب خطأ مأساوي في تحديد المسار. وبدلاً من ارتكاب خطأ البحث عن مجزرة وهمية في جنين، ينبغي أن تضطرها المذبحة الحقيقية، التي ارتكبت هذا المساء في ريشون ليتزايون، إلى أن تتصرف وأن تجدد حيويتها بإبداء رد الفعل السليم، وهو الرفض البات لمشروع القرار المطروح.

ولن تكون إسرائيل طرفاً في أية حيل إجرائية. فنحن نرفض هذا القرار بجميع أجزائه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين تعليلاً للتصويت قبل التصويت.

يذكر الأعضاء أنه طُلب إجراء تصويت منفصل على كل فقرة من فقرات مشروع القرار A/ES-10/L.9/Rev.1. هل هناك اعتراضات على هذا الطلب؟

لا توجد اعتراضات. ومن ثم سوف نستمر وفقاً لذلك.

سأطرح الآن للتصويت الفقرة الأولى من ديباجة مشروع القرار A/ES-10/L.9/Rev.1. وقد طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بليز، بوليفيا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، كمبوديا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، إكوادور، مصر، إريتريا، غينيا، غيانا، هايتي، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، جامايكا، الأردن، الكويت، لبنان، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، الفلبين، قطر، جمهورية مولدوفا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، فترويلا، اليمن.

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

أندورا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كندا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هنغاريا، ايسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، ناورو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، رومانيا، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونغا، توفالو، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، يوغوسلافيا.

اعتُمدت الفقرة الأولى من الديباجة بأغلبية ٧٣ صوتاً مقابل ٤ أصوات، وامتناع ٤٩ عضواً عن التصويت.

[بعد ذلك أبلغ وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيداً.]

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أطرح الآن للتصويت الفقرة الثانية من ديباجة مشروع القرار A/ES-10/L.9/Rev.1. وقد طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بليز، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، كمبوديا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، إكوادور، مصر، إريتريا، غامبيا، غينيا، غيانا، هايتي، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، جامايكا، الأردن، الكويت، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، الفلبين، قطر، جمهورية مولدوفا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، اليمن.

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

أندورا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، ناورو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بيرو، بولندا، البرتغال، رومانيا، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونغا، توفالو، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، يوغوسلافيا.

اعتُمدت الفقرة الثانية من الديباجة بأغلبية ٧٦ صوتاً مقابل ٤ أصوات، وامتناع ٤٧ عضواً عن التصويت.

[بعد ذلك أبلغ وفد جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيداً لهذه الفقرة.]

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أطرح الآن للتصويت الفقرة الثالثة من ديباجة مشروع القرار A/ES-10/L.9/Rev.1. وقد طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بليز، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، إكوادور، مصر، إريتريا، غامبيا، غينيا، غيانا، هايتي، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، جامايكا، الأردن، الكويت، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، الفلبين، قطر، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس،

تركيا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، فترويلا، اليمن.

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، ناورو، توفالو، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

أندورا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونغا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، يوغوسلافيا.

اعتُمدت الفقرة الثالثة بأغلبية ٧٣ صوتاً مقابل ٦ أصوات، وامتناع ٤٧ عضواً عن التصويت.

[بعد ذلك أبلغ وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيداً.]

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أطرح الآن للتصويت الفقرة الرابعة من الديباجة. وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بليز، بوليفيا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، إكوادور، مصر، إريتريا، غامبيا، غينيا، غيانا، هايتي، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، جامايكا، الأردن، الكويت، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، الفلبين، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، فترويلا، اليمن.

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، ناورو، توفالو، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

أندورا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كندا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، هولندا،

نيوزيلندا، النرويج، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، رومانيا، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونغا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، يوغوسلافيا.

اعتُمدت الفقرة الرابعة من الديباجة بأغلبية ٧٥ صوتا مقابل ٦ أصوات وامتناع ٤٧ عضوا عن التصويت.

[بعد ذلك أبلغ وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا.]

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أطرح الآن للتصويت الفقرة الخامسة من الديباجة. وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أنتيغوا وبربودا، أرمينيا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بليز، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، كمبوديا، الكاميرون، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، إكوادور، مصر، غامبيا، غينيا، غيانا، هايتي، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، جامايكا، الأردن، الكويت، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، الفلبين، قطر، جمهورية مولدوفا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، اليمن.

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، توفالو، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

أندورا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، ناورو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، رومانيا، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونغا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، يوغوسلافيا.

اعتُمدت الفقرة الخامسة من الديباجة بأغلبية ٧٤ صوتا مقابل ٥ أصوات وامتناع ٤٨ عضوا عن التصويت.

[بعد ذلك أبلغ وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا.]

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أطرح الآن للتصويت الفقرة السادسة من الديباجة. وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بليز، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، كمبوديا، الكاميرون، الرأس الأخضر، شيلي، كولومبيا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، إكوادور، مصر، إريتريا، غامبيا، غينيا، غيانا، هايتي، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، جامايكا، الأردن، الكويت، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، الفلبين، قطر، جمهورية كوريا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، اليمن.

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، توفالو، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

أندورا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، ناورو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونغا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، يوغوسلافيا.

اعتُمدت الفقرة السادسة من الديباجة بأغلبية ٧٧ صوتا مقابل ٥ أصوات وامتناع ٤٧ عضوا عن التصويت.

[بعد ذلك أبلغ وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا.]

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أطرح الآن للتصويت الفقرة السابعة من الديباجة. وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أنتيغوا وبربودا، أرمينيا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بليز، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، كمبوديا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، إكوادور، مصر، إريتريا، غامبيا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، جامايكا، الأردن، الكويت، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، الفلبين، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، الجمهورية

العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، اليمن.

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، توفالو، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

أندورا، الأرجنتين، استراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، ناورو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بيرو، بولندا، البرتغال، رومانيا، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونغا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، يوغوسلافيا.

اعتُمدت الفقرة السابعة من الديباجة بأغلبية ٧٧ صوتا مقابل ٥ أصوات وامتناع ٤٦ عضوا عن التصويت.

[بعد ذلك أبلغ وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا.]

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أطرح الآن للتصويت الفقرة الثامنة من الديباجة. وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بليز، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، كمبوديا، الكاميرون، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، إكوادور، مصر، إريتريا، غامبيا، جورجيا، غينيا، غيانا، هايتي، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، جامايكا، الأردن، الكويت، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، الفلبين، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فنزويلا، اليمن.

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة).

الممتنعون:

أندورا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، ناورو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بيرو، بولندا، البرتغال، رومانيا، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونغا، توفالو، أوكرانيا،

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، يوغوسلافيا.

اعتُمدت الفقرة الثامنة من الديباجة بأغلبية ٨٠ صوتا مقابل ٣ أصوات وامتناع ٤٦ عضوا عن التصويت.

[بعد ذلك أبلغ وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا.]

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أطرح الآن للتصويت الفقرة التاسعة من الديباجة. وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بليز، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، كمبوديا، الكاميرون، الرأس الأخضر، الصين، كولومبيا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، إكوادور، مصر، إريتريا، غامبيا، غينيا، غيانا، هايتي، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، جامايكا، الأردن، الكويت، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، الفلبين، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، اليمن.

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

أندورا، استراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، ناورو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بيرو، بولندا، البرتغال، رومانيا، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، اسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونغا، توفالو، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، يوغوسلافيا.

اعتُمدت الفقرة التاسعة من الديباجة بأغلبية ٧٨ صوتا مقابل ٤ أصوات وامتناع ٤٧ عضوا عن التصويت.

[بعد ذلك أبلغ وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا.]

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أطرح الآن للتصويت الفقرة العاشرة من الديباجة. وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أنتيغوا وبربودا، أرمينيا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بليز، بوليفيا،

البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، كمبوديا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، إكوادور، مصر، إريتريا، غامبيا، غينيا، غيانا، هايتي، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، جامايكا، الأردن، الكويت، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، الفلبين، قطر، جمهورية كوريا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، اليمن.

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

أندورا، الأرجنتين، استراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، ناورو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، رواندا، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونغا، توفالو، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، يوغوسلافيا.

اعتُمدت الفقرة العاشرة من الديباجة بأغلبية ٧٥ صوتا مقابل ٤ أصوات وامتناع ٥٠ عضوا عن التصويت.

[بعد ذلك أبلغ وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا.]

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أطرح الآن للتصويت الفقرة الحادية عشرة من الديباجة. وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بليز، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، كمبوديا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، إكوادور، مصر، إريتريا، غامبيا، غينيا، غيانا، هايتي، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، جامايكا، الأردن، الكويت، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، النيجر، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، الفلبين، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، الجمهورية العربية السورية، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا،

الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، فترويلا، اليمن.

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

أندورا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، ناورو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بيرو، بولندا، البرتغال، رومانيا، روندا، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونغا، توفالو، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، يوغوسلافيا.

اعتُمدت الفقرة الحادية عشرة من الديباجة بأغلبية ٧٧ صوتا مقابل ٤ أصوات وامتناع ٤٨ عضوا عن التصويت.

[بعد ذلك أبلغ وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا.]

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أطرح الآن للتصويت الفقرة الثانية عشرة من الديباجة. وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بليز، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، كمبوديا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، إكوادور، مصر، إريتريا، غامبيا، غينيا، غيانا، هايتي، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، جامايكا، الأردن، الكويت، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، الفلبين، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، فترويلا، اليمن.

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

أندورا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، ناورو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، رومانيا، روندا، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية

السابقة، تونغا، توفالو، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، يوغوسلافيا.

اعتُمدت الفقرة الثانية عشرة من الديباجة بأغلبية ٧٦ صوتا مقابل ٤ أصوات وامتناع ٤٩ عضوا عن التصويت.

[بعد ذلك أبلغ وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا.]

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أطرح الآن للتصويت الفقرة الثالثة عشرة من الديباجة.

وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بليز، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، كمبوديا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، إكوادور، مصر، إريتريا، غامبيا، غينيا، غيانا، هايتي، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، جامايكا، الأردن، الكويت، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيجيريا، عُمان، باكستان، بنما، باراغواي، الفلبين، قطر، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، تونس، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، اليمن.

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

أندورا، استراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، ناورو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، رواندا، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونغا، توفالو، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، يوغوسلافيا.

اعتُمدت الفقرة الثالثة عشرة من الديباجة بأغلبية ٧٤ صوتا مقابل ٤ أصوات، مع امتناع ٥٠ عضوا عن التصويت.

[بعد ذلك أبلغ وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا.]

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أطرح الآن للتصويت الفقرة الرابعة عشرة من الديباجة.

وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بليز، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، كمبوديا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، إكوادور، مصر، إريتريا، غامبيا، جورجيا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، الهند، إندونيسيا، جامايكا، الأردن، الكويت، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، المغرب، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، نيجيريا، عُمان، باكستان، بنما، باراغواي، الفلبين، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، توفالو، الإمارات العربية المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فترويلا، اليمن.

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة).

الممتنعون:

أندورا، استراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بيرو، بولندا، البرتغال، رومانيا، رواندا، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونغا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، يوغوسلافيا.

اعتُمدت الفقرة الرابعة عشرة من الديباجة بأغلبية ٨٢ صوتا مقابل ٣ أصوات، مع امتناع ٤٤ عضوا عن التصويت.

[بعد ذلك أبلغ وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا.]

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أطرح الآن للتصويت الفقرة ١ من المنطوق.

وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أنتيغوا وبربودا، أرمينيا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بليز، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، كمبوديا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، إكوادور، مصر، إريتريا، غامبيا، غينيا، غيانا، هايتي، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، جامايكا، الأردن، الكويت، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيجيريا، عُمان، باكستان، بنما، الفلبين،

قطر، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، اليمن.

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، توفالو، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

أندورا، الأرجنتين، استراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، ناورو، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، رواندا، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونغا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، يوغوسلافيا.

اعتمدت الفقرة ١ من المنطوق بأغلبية ٧٣ صوتا مقابل ٥ أصوات، مع امتناع ٥٢ عضوا عن التصويت.

[بعد ذلك أبلغ وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا.]

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أطرح الآن للتصويت الفقرة ٢ من المنطوق.

وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أنتيغوا وبربودا، أرمينيا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بليز، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، كمبوديا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، إكوادور، مصر، إريتريا، غامبيا، غينيا، غيانا، هايتي، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، جامايكا، الأردن، الكويت، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيجيريا، عُمان، باكستان، بنما، الفلبين، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، اليمن.

المعارضون:

الجمهورية الدومينيكية، إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، ناورو، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

أندورا، الأرجنتين، استراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، رومانيا، رواندا، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونغا، توفالو، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، يوغوسلافيا.

اعتُمدت الفقرة ٢ من المنطوق بأغلبية ٧٥ صوتا مقابل ٦ أصوات، مع امتناع ٤٩ عضوا عن التصويت.

[بعد ذلك أبلغ وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا.]

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أطرح الآن للتصويت الفقرة ٣ من المنطوق.

وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بليز، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، كمبوديا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، إكوادور، مصر، إريتريا، غامبيا، جورجيا، غينيا، غيانا، هايتي، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، جامايكا، الأردن، الكويت، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، المغرب، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، نيجيريا، عُمان، باكستان، بنما، الفلبين، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، تايلند، توغو، ترينداد وتوباغو، تونس، تركيا، توفالو، الإمارات العربية المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فنزويلا، اليمن.

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة).

الممتنعون:

أندورا، استراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، رومانيا، رواندا، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، الجمهورية العربية السورية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونغا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، يوغوسلافيا.

اعتُمدت الفقرة ٣ من المنطوق بأغلبية ٧٨ صوتا مقابل ٣ أصوات، مع امتناع ٤٨ عضوا عن التصويت.

[بعد ذلك أبلغ وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا.]

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أطرح الآن للتصويت الفقرة ٤ من المنطوق.

وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، إريتريا، إستونيا، فنلندا، فرنسا، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هنغاريا، أيسلندا، الهند، اندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، الكويت، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جور مارشال، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فنزويلا، اليمن، يوغوسلافيا.

المعارضون:

إسرائيل.

الممتنعون:

ناورو، بيرو، رواندا، ساموا، تونغا، توفالو.

اعتُمدت الفقرة ٤ من المنطوق بأغلبية ١٢٣ صوتا مقابل صوت واحد، مع امتناع ٦ أعضاء عن التصويت.

[بعد ذلك أبلغ وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا.]

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أطرح الآن للتصويت الفقرة ٥ من المنطوق.

وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بليز، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، كمبوديا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، كوت ديفوار، كوبا،

قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، إكوادور، مصر، إريتريا، غامبيا، غينيا، غيانا، هايتي، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، جامايكا، الأردن، الكويت، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيجيريا، عُمان، باكستان، بنما، باراغواي، الفلبين، قطر، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، تونس، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، اليمن.

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

أندورا، استراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، ناورو، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونغا، توفالو، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، يوغوسلافيا.

اعتُمدت الفقرة ٥ من المنطوق بأغلبية ٧٤ صوتا مقابل ٤ أصوات، مع امتناع ٥٠ عضوا عن التصويت.

[بعد ذلك أبلغ وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا.]

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أطرح الآن للتصويت الفقرة ٦ من المنطوق.

وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، كمبوديا، كندا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، إريتريا، إستونيا، فنلندا، فرنسا، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هنغاريا، أيسلندا، الهند، اندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، الكويت، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، موناكو، المغرب، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال،

سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوروغواي، فنزويلا، اليمن، يوغوسلافيا.

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

أستراليا، بيرو، رواندا، ساموا، تونغا، توفالو.

اعتُمدت الفقرة ٦ من المنطوق بأغلبية ١٢٠ صوتا مقابل ٤ أصوات، مع امتناع ٦ أعضاء عن التصويت.

[بعد ذلك أبلغ وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا.]

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أطرح الآن للتصويت الفقرة ٧ من المنطوق.

وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بليز، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، كمبوديا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، إكوادور، مصر، إريتريا، غامبيا، غينيا، غيانا، هايتي، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، جامايكا، الأردن، الكويت، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيجيريا، عُمان، باكستان، بنما، باراغواي، الفلبين، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، اليمن.

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، توفالو، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

أندورا، استراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، ناورو، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، بيرو، بولندا، البرتغال، رومانيا، رواندا، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونغا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، يوغوسلافيا.

اعتُمدت الفقرة ٧ من المنطوق بأغلبية ٧٨ صوتا مقابل ٥ أصوات، مع امتناع ٤٨ عضوا عن التصويت.

[بعد ذلك أبلغ وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا.]

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أطرح الآن للتصويت الفقرة ٨ من المنطوق. وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بليز، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، كمبوديا، الكاميرون، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، إكوادور، مصر، إريتريا، غامبيا، جورجيا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، جامايكا، الأردن، الكويت، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، المغرب، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فنزويلا، اليمن.

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة).

المتنعون:

أندورا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، رواندا، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونغا، توفالو، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، يوغوسلافيا.

اعتُمدت الفقرة ٨ من المنطوق بأغلبية ٨٤ صوتا مقابل ٣ أصوات، مع امتناع ٤٤ عضوا عن التصويت.

[بعد ذلك أبلغ وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا.]

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أطرح الآن للتصويت الفقرة ٩ من المنطوق.

وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بليز، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، كمبوديا، الكاميرون، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، إكوادور، مصر، إريتريا، غامبيا، جورجيا، غواتيمالا، غينيا، غيانا،

هـايتي، الهنـد، إندونيسـيا، إيـران (جمهوريـة – الإسـلامية)، جامايكـا، الأردن، الكويـت، لبنـان، الجماهيرية العربية الليبيـة، ماليزيـا، ملديـف، مـالي، مالطـة، موريشـيوس، المكسـيك، المغـرب، ميانمـار، ناميبيا، نـاورو، نيبـال، نيجيريـا، عمـان، باكسـتان، بنمـا، بـاراغواي، بـيرو، الفلبـين، قطـر، جمهوريـة كوريا، جمهورية مولدوفا، الاتحاد الروسي، سـانت لوسـيا، المملكـة العربيـة السـعودية، السـنغال، سيراليون، سنغافورة، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، الجمهورية العربية السورية، تـايلند، توغـو، ترينيـداد وتوبـاغو، تونس، تركيـا، الإمـارات العربيـة المتحدة، الولايـات المتحدة الأمريكيـة، أوروغـواي، فنـزويلا، اليمن.

المعارضون:

إسـرائيل، جـزر مارشـال، ميكرونيـزيا (ولايـات – الموحدة).

الممتنعون:

أنـدورا، أستراليا، النمسـا، بلجيكـا، بلغاريـا، كنـدا، كرواتيـا، الجمهورية التشيكية، الدانمـرك، الجمهوريـة الدومينيكية، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيـا، اليونـان، هنغاريـا، أيسـلندا، أيرلنـدا، إيطاليـا، اليابـان، لاتفيـا، ليختنشتاين، ليتوانيـا، لكسـمبرغ، موناكو، هولنـدا، نيوزيلنـدا، الـنرويج، بولنـدا، البرتغـال، رومانيـا، رواندا، ساموا، سان مـارينو، سلوفاكيا، سـلوفينيا، إسـبانيا، السـويد، جمهوريـة مقدونيـا اليوغوسـلافية السابقة، تونغـا، توفـالو، أوكرانيـا، المملكـة المتحـدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، يوغوسلافيا.

اعتُـمدت الفقـرة ٩ بأغلبيـة ٨٤ صوتـا مقـابل ٣ أصوات، مع امتناع ٤٤ عضوا عن التصويت.

[بعد ذلك أبلغ وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا.]

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أطرح الآن للتصويت الفقرة ١٠ من المنطوق. وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائـر، أنتيغـوا وبربـودا، الأرجنتـين، أرمينيـا، أذربيجان، البحريـن، بنغلاديـش، بيـلاروس، بليـز، بوليفيـا، البوسـنة والهرسـك، الـبرازيل، بـروني دار السلام، بوركينا فاسو، كمبوديا، الرأس الأخضـر، شـيلي، الصـين، كولومبيـا، كوسـتاريكا، كـوت ديفـوار، كوبـا، قـبرص، جمهوريـة كوريـا الشـعبية الديمقراطيـة، جيبـوتي، الجمهوريـة الدومينيكيـة، إكوادور، مصر، إريتريا، غامبيا، غواتيمالا، غينيـا، غيانـا، هـايتي، الهند، إندونيسـيا، إيـران (جمهوريـة – الإسـلامية)، جامايكـا، الأردن، الكويـت، لبنـان، الجماهيرية العربية الليبيـة، ماليزيـا، ملديـف، مـالي، مالطـة، موريشـيوس، المكسـيك، المغـرب، ميانمـار، ناميبيـا، نيبـال، نيجيريـا، عمـان، باكسـتان، بنمـا، بـاراغواي، الفلبين، قطر، جمهورية كوريـا، الاتحـاد الروسي، سـانت لوسيا، المملكة العربيـة السـعودية، السـنغال، سـيراليون، سـنغافورة، جنـوب أفريقيـا، سري لانكا، السودان، الجمهورية العربية السورية، تـايلند، توغـو، ترينيـداد وتوبـاغو، تونـس، تركيـا، الإمـارات العربيـة المتحـدة، أوروغـواي، فنـزويلا، اليمن.

المعارضون:

إسـرائيل، جـزر مارشـال، ميكرونيـزيا (ولايـات – الموحدة).

الممتنعون:

أندورا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، ناورو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، رواندا، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونغا، توفالو، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، يوغوسلافيا.

اعتُمدت الفقرة ١٠ من المنطوق بأغلبية ٧٩ صوتا مقابل ٣ أصوات، مع امتناع ٤٨ عضوا عن التصويت.

[بعد ذلك أبلغ وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا.]

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبتّ الجمعية الآن في مشروع القرار A/ES-10/L.9/Rev.1 بكامله. وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجرى تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بليز، بوليفيا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، كمبوديا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، إكوادور، مصر، إريتريا، غابون، غامبيا، غينيا، غيانا، هايتي، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، جامايكا، الأردن، الكويت، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، الفلبين، قطر، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، اليمن.

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

أندورا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، الكاميرون، كندا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هنغاريا، أيسلندا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، ناورو، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، رواندا، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونغا، توفالو، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، يوغوسلافيا.

اعتُمد مشروع القرار A/ES-10/L.9/Rev.1، بكامله، بأغلبية ٧٤ صوتا مقابل ٤ أصوات، مع امتناع ٥٤ عضوا عن التصويت. (القرار دإط-١٠/١٠).

[بعد ذلك أبلغ وفد جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا.]

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت بعد التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن البيانات التي يدلى بها تعليلا للتصويت تقتصر مدتها على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد دوفال (كندا) (تكلم بالفرنسية): الكنديون روِّعهم الهجوم الإرهابي الأحمق الذي وقع في ريشون ليتزيون. ولا يمكن أن يكون هناك تبرير لهذا العمل، الذي لن يفيد في شيء سوى تقوية أعداء السلام والعدالة والحقيقة، والإضرار بالجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي. ويتقدم الكنديون بتعازيهم إلى الضحايا وأسرهم.

علاوة على ذلك، نعارض التصويت فقرة فقرة على قرار يتعلق بموضوع له من الأهمية ما للموضوع جلبنا هنا اليوم. وينبغي أن يكون القرار متوازنا من جميع الجوانب، ومشروع القرار هذا لم يبد لنا أنه كان متوازنا. ولذلك السبب امتنعنا عن التصويت على النص بأكمله، فيما عدا الفقرتين ٤ و ٦.

(تكلم بالانكليزية)

لقد دأبت الحكومة الكندية بإصرار على دعم مبادرة الأمين العام الرامية إلى استخلاص معلومات دقيقة حول الأحداث التي وقعت في جنين. ونعتقد أن من مصلحة إسرائيل نفسها أن تظهر تلك الحقائق إلى الضوء. وقد أعلنا أيضا عن أسفنا العميق على قرار إسرائيل بعدم تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٤٠٥ (٢٠٠٢) باستقبال فريق تقصي الحقائق الذي أنشئ للقيام بتلك المهمة. وعلاوة على ذلك، لم تنسحب إسرائيل انسحابا كاملا من مدن الضفة الغربية، كما طُلب منها أن تفعل ذلك في قرار المجلس ١٤٠٢ (٢٠٠٢). وما ننفك نشعر بالقلق إزاء الغارات المستمرة على المناطق الفلسطينية. إن الأثر الذي أحدثه رفض إسرائيل التنفيذ الكامل والفوري لهذه القرارات المهمة قد تجاوز، للأسف، مأساة الصراع في الشرق الأوسط ليشكك في سلطة مجلس الأمن نفسه.

وعلى الرغم من هذه الشواغل، التي سجلناها من قبل، بما في ذلك مباشرة مع الحكومة الإسرائيلية، امتنع وفدي عن التصويت على القرار المعروض علينا اليوم. لقد امتنعنا عن التصويت لأن القرار لا يتعامل بصورة كافية مع إقامة التوازن الكامل لتوجيه المسؤولية عن سلسلة الأحداث التي أدت إلى الحالة التي تواجهنا اليوم. وهذا في رأينا ضعف أساسي. ولا يمكن لكندا أن تتفق مع التفسير الذي قدمه نص القرار لتلك الأحداث، ولا مع خص طرف واحد بالملامة.

ويجب على حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية استئناف المناقشات والتعاون على نحو عاجل. ومحادثات السلام تقتضي شركاء يمكن أن يتكلموا بالنيابة عن شعبهم. ويجب على إسرائيل أن تتعامل مع الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، أي السلطة الفلسطينية. وفي ذات الوقت، ندعو الرئيس عرفات إلى استخدام سلطته لا ليدين فحسب ولكن ليوقف كل أعمال العنف وليقدم إلى العدالة المسؤولين عن الهجمات الإرهابية ضد المدنيين الأبرياء مثل الهجوم الذي شهدناه اليوم.

أخيرا، إن المجتمع الدولي يرغب بشدة في استئناف الحوار والمفاوضات. وهو يقف مستعدا لمساعدة الطرفين.

ويجب على الطرفين الاستفادة من تلك النية الحسنة. وأود أن أكرر هنا الإعراب عن استعداد كندا للمساعدة في هذه الجهود.

السيد فدائيفرد (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): لقد صوت وفدي مؤيدا مشروع القرار A/ES-10/L.9/Rev.1 بكامله، الذي بتت فيه الجمعية العامة للتو. ومع ذلك أود أن أسجل تحفظ وفدي فيما يتعلق بأي إشارة في القرار قد تضير بحق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال الأجنبي.

السيد ستيوارت (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): الأستراليون أيضا يشعرون بجزع بالغ إزاء الهجمة الأخيرة في هذه الملحمة المحزنة.

لقد امتنع وفدي عن التصويت على مشروع القرار A/ES-10/L.9/Rev.1 بكامله، وعن التصويت على كل واحدة من فقرات ديباجته ومنطوقه. وامتنعنا عن التصويت على القرار بكامله للأسباب التي قدمناها في بياننا في سياق المناقشة. وامتنعنا عن التصويت على الفقرات، باستثناء واحدة، بسبب بواعث القلق لدينا إلى حد كبير بشأن الطريقة التي مضينا بها في جلستنا اليوم – وخاصة شواغلنا بشأن عدم إتاحة الفرصة للتشاور مع عاصمتنا بشأن أمر ذي أهمية كبيرة.

وأؤكد أننا في الوفد الأسترالي – وأظن في وفود أخرى كثيرة – لم نتوقع ذلك ولم يكن لدينا أي سبب لأن نتوقع، عندما وافقنا على التخلي عن الأحكام ذات الصلة من النظام الداخلي كإجراء استثنائي، أن يطلب إلينا بعد ذلك التصويت على كل فقرة على حدة.

إن الحالة في الشرق الأوسط تمثل شاغلا كبيرا للحكومة والشعب في استراليا. وفي ضوء أهمية هذه القضايا، يجد وفدي من المستحيل عليه أن يتخذ موقفا إزاء كل فقرة على حدة في هذا القرار المهم بدون أن تتاح له الفرصة لعرض ذلك على حكومتنا. لقد وافقنا على استثناء واحد، بالتصويت لصالح الفقرة ٤ من المنطوق، وقررنا أن نفعل ذلك اقتداء بالآخرين للإعراب عن تأييدنا لقرار مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢) وجهود المجلس في هذا الصدد.

أختتم بياني معربا عن الشعور بالاستياء. فهذه مسائل هامة. وينبغي ألاّ نبت في مسائل يتعين على كثيرين منا مواجهتها في غضون ١٠ دقائق أو ١٥ دقيقة، أو حتى نصف ساعة. لدينا قواعد إجرائية يدعونا المنطق إلى أن نتبعها، ونأمل أن نجد أسلوبا للعمل بشكل أفضل عند النظر في مثل هذه المسائل في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل إسبانيا، الذي سيتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

السيد آرياس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): الاتحاد الأوروبي يدين بشدة الهجوم الإرهابي الذي وقع اليوم في إسرائيل، مثلما أدان في الأسابيع الأخيرة العمليات العسكرية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، وما أسفرت عنه من سقوط عدد كبير من الضحايا فضلا عن الدمار واسع النطاق.

والاتحاد الأوروبي يشعر بالانزعاج إزاء دوامة الإرهاب والعنف هذه التي لا تبدو لها نهاية. ونستنكر بشدة رفض حكومة إسرائيل التعاون مع فريق تقصي الحقائق الذي أُنشئ بموجب قرار مجلس الأمن ١٤٠٥ (٢٠٠٢) . لقد أيدنا جهود الأمين العام ومبادرته منذ البداية، ونأسف أنها لم تؤد إلى أي نتائج حتى الآن. ونؤمن بأن شكوكا خطيرة ستظل قائمة إزاء الأحداث التي وقعت في مخيم جنين للاجئين في غياب وصف دقيق يضعه محترفون، حسبما اقترح الأمين العام. وفي هذا الصدد، نؤيد تماما جهود الأمين

العام لتقديم تقرير دقيق عن هذه الأحداث استنادا إلى المصادر المتاحة.

لقد أعربنا منذ البداية عن اقتناعنا بأن أي قرار أمام هذه الدورة الاستثنائية الطارئة ينبغي أن يركز بجلاء على مطالبة الأمين العام بأن يقدم تقريرا عن هذه الأحداث. ولأسباب إجرائية لا نوافق عليها تماما، اضطررنا – إلاّ في حالة الفقرتين ٤ و ٦ من المنطوق – إلى الامتناع عن التصويت على بقية القرار.

السيد لويزاغا (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): امتنع وفدي عن التصويت على القرار في مجموعه، آخذا في الاعتبار شواغل معينة بشأن الفقرات التي قدمت للنظر فيها، لأننا نشعر أنه غير متوازن فيما يتصل بتحميل المسؤولية عن الحقائق المنسوبة للطرفين المعنيين ولأنه لا يدين الأعمال الإرهابية صراحة.

لقد أعربت حكومة باراغواي في مناسبات عديدة عن إدانتها لاستخدام الإرهاب سبيلا لتحقيق غايات سياسية. وبينما يدين القرار أعمال العنف وإشاعة الرعب، ونشدد على أن لفظ ''الرعب'' لا يحمل نفس المعنى أو النطاق الذي يحمله لفظ ''الإرهاب'' وأنه لا يمكن استخدام اللفظين بنفس المعنى في الظروف المؤسفة حيث أدى تصاعد العنف في المنطقة إلى دوامة لا متناهية من الانتقام.

أخيرا، تحث حكومة باراغواي إسرائيل على الامتثال للقرارات التي اتخذها مجلس الأمن مؤخرا وأن تتعاون مع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي بغية التوصل إلى حل عادل ودائم للصراع.

السيد روزنتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): حتى وإن كنا بعيدين جدا عن الأحداث قيد النظر، فإننا نشعر بأننا قريبون للغاية من الشعبين اللذين يواجه كل منهما الآخر في صراع طويل مؤلم، مع ما يسببه ذلك من عواقب وخيمة للأطراف كافة. ونشعر بالألم انطلاقا من التضامن الإنساني ولأن أرضنا اختارها أسلاف الشعبين وطنا لهم، وهم يعيشون بروح الصداقة طوال عقود من الزمان.

وامتناعنا عن التصويت يمكن تفسيره، على وجه الخصوص، على أساس أن نص القرار، في رأينا، لا يشدد بما فيه الكفاية على الدينامية الشريرة التي تولدها الهجمات الإرهابية التي تؤدي إلى عمليات الانتقام، التي تشجع بدورها على المزيد من الأعمال الإرهابية، وهلمَّ جرًّا . ولا تحتمل دوامة العنف هذه تأويلات من جانب واحد أو اتهامات من طرف وحده. وللخروج من هذه الدوامة، كنا نحبذ نهجا أكثر توازنا يعكس الواقع شديد التعقيد، الذي علمنا قبل ساعات قليلة أنه لا يزال يُزهق أرواحا بريئة.

إننا نوافق على الكثير من المفاهيم المشار إليها في خلفية النص. وشأننا شأن الأغلبية الساحقة من أعضاء الجمعية العامة، نتشاطر رؤية دولتين متجاورتين تعيشان في سلام ووئام وأمن. وفي الوقت نفسه، نستنكر الأعمال الإرهابية التي أودت بحياة الكثير من الأرواح البريئة في إسرائيل والاجتياح العسكري الإسرائيلي غير المتناسب للأراضي المحتلة. ونعرب عن تضامننا مع كل ضحايا هذا العنف المتصاعد وندعو إلى تقديم المساعدة الإنسانية لسكان المناطق المتضررة بالصراع. وعلاوة على ذلك، ندعم تماما قرارات مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) و ١٤٠٥ (٢٠٠٢) ، ونأسف لأن القرار الأخير لم ينفذ.

ولكل هذه الأسباب، فقد آثرنا، كما أسلفت، الامتناع عن التصويت في هذه المناسبة.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): الاتحاد الروسي صوت مؤيدا القرار دإط – ١٠/١٠، وأيد

فقراته كلها لأنها كلها تستند إلى قرارات اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة في السابق، وتتضمن الإدانة الواضحة لكافة أشكال العنف والإرهاب بدون استثناء؛ والحاجة إلى الامتثال للقانون الإنساني الدولي وقرارات الأمم المتحدة بشأن تسوية في الشرق الأوسط؛ ودعم جهود الميسرين الدوليين أعضاء المجموعة الرباعية لإيجاد سبل لإقرار سلام شامل وعادل في المنطقة؛ والنداء بتوفير وصول المساعدة الإنسانية إلى السكان المدنيين المتضررين بلا عائق.

وأود أن أكرر مرة أخرى أنه لا يوجد شيء في مشروع القرار لم يُدرج في قرارات سابقة لمجلس الأمن والجمعية العامة. والتصويت بأي شيء غير تأييد هذا المشروع من شأنه أن يشكك في قرارات الأمم المتحدة.

لقد سمعنا أن نتيجة جلسة اليوم للدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة ستؤدي إلى بذل جهود أنشط لوضع حد سريع لدائرة العنف في الأراضي الفلسطينية ولتهيئة الظروف المشجعة على عقد مؤتمر بشأن الشرق الأوسط. ولقد أعلنت المجموعة الرباعية للوسطاء الدوليين تأييدها لذلك في اجتماعها الأخير في واشنطن العاصمة.

السيد بالديس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أدلي ببيان باسم البلدان التالية: الأرجنتين، إكوادور، أوروغواي، البرازيل، بنما، بوليفيا، فنزويلا، كولومبيا، المكسيك وبلادي شيلي. ولقد قررنا أن الوقت قد حان لكي نعلن أن تأييدنا للقرار الذي اتخذ للتو ينبغي النظر إليه بوصفه إشارة استنكار للرفض المتعنت من أحد الطرفين لقرارات مجلس الأمن، التي ليست اختيارية. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا بأن هذا يؤثر على مصداقية وفعالية عمل الأمم المتحدة في دورها كضامن للسلم والأمن الدوليين.

ومع ذلك، كنا نفضل نصا يتضمن إشارة محددة إلى الأعمال الانتحارية التي تشمل التفجيرات والأشكال الأخرى للإرهاب، التي قمنا بإدانتها في محافل عديدة، وبصفة خاصة في وقت نشهد فيه هجوما جديدا ومروعا في ضواحي تل أبيب، أزهق أرواح العديد من الأبرياء. إننا نعرب لإسرائيل وللضحايا عن خالص تعازينا. ودائرة العنف لا تولد إلا مزيدا من العنف. ونود بجدية أن نحث الطرفين على إفساح المجال أمام المفاوضات سعيا لسلام عادل ودائم.

السيد ساتوه (اليابان) (تكلم بالانكليزية): تؤمن حكومة اليابان بأهمية جمع معلومات دقيقة، عبر وسائل موضوعية، عن الأحداث الأخيرة في مخيم جنين للاجئين، ومن ثم فهي تستنكر حقيقة الاضطرار إلى حل فريق تقصي الحقائق. كما نؤمن بأهمية أن يضع الطرفان حدا لدائرة العنف المفرغة وأن يعودا إلى طاولة المفاوضات. وما فتئت حكومة اليابان تحث الطرفين كليهما على العمل من أجل تحقيق وقف سريع لإطلاق النار، مثلما يطلب قرار مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢).

لقد تم تنقيح مشروع القرار، بناء على الشواغل التي عبر عنها بعض الأعضاء، ونحن نرى أن النص قد تم تحسينه. ولكننا امتنعنا عن التصويت على أغلب الفقرات لأسباب إجرائية. مشاريع القرارات تصاغ لتحقيق توازن دقيق، ونحن نرى أن التصويت على كل فقرة على حدة ليس ملائما. كما أننا نرى أن اعتماد مشروع القرار الحالي بأكمله، والذي في أغلبه يشكك في أفعال طرف واحد في الصراع، لا يُنتظر منه أن يساعد على تحقيق تسوية بناءة للقضية. ولذلك امتنعنا عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير ممن طلبوا الكلمة لتعليل التصويت بعد التصويت.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم لفلسطين.

السيد القدوة (فلسطين): سيدي الرئيس، أريد أولا أن أتقدم لكم بالشكر على أدائكم خلال هذا اليوم الطويل. كذلك أود أن أشكر كل المتحدثين، ممثلي الدول الأعضاء، الذين تحدثوا في هذه الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة معبرين عن موقف واضح حول المسائل المطروحة أساسا، وهي ما قامت به قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد شعبنا وضد السلطة الفلسطينية، خاصة منذ ٢٩ آذار/مارس الماضي، ثم موقف إسرائيل، قوة الاحتلال، من قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك بالطبع القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢)، والذي أدى الى قيام الأمين العام بحل فريق تقصي الحقائق.

نحن نعتقد أن عدد المتحدثين ومحتوى الحديث أرسلا رسالة واضحة باسم المجتمع الدولي بإدانة الممارسات والمواقف الإسرائيلية وضرورة تغييرها حتى تنتهي هذه المأساة القائمة وحتى يمكن العودة إلى طريق السلام.

بصراحة، نحن لم نكن نتوقع تماما النتائج التي توصلنا إليها، وذلك لسببين. السبب الأول، لأن الوضع المهول، الوضع الرهيب، القائم على الأرض، كان يفترض أن يقود إلى أن يتمسك بعض أصدقائنا بمواقف واضحة. للأسف، يبدو أن الضغوط الممارسة كانت أكبر من الرغبة في مواقف عادلة، أو من القدرة على اتخاذها.

السبب الثاني، دخلنا في عملية مفاوضات طويلة، وبنيّة طيبة مع عدة مجموعات، وتوصلنا بالفعل إلى اتفاق مع بعض المجموعات، التي التزمت بهذا الاتفاق، ونحن نقدر لها هذا. وتفاوضنا أيضا لمدة طويلة مع الاتحاد الأوروبي وتعاطينا بعقل مفتوح مع كل الاقتراحات التي قُدمت إلى الدرجة التي غيرت مشروع قرارنا بشكل كبير بعد أن اعتقدنا أننا توصلنا إلى تفاهم في هذا المجال، وهو أمر قاد بالفعل إلى وضع غير معتاد وغريب إلى حد كبير. ثم، وبشكل مفاجئ، قدم لنا اقتراح مشروع قرار بديل، ليس تعديلا على مشروع قرارنا ولكنه قرار بديل بالكامل، جاء بسقف منخفض وفي وقت متأخر.

لقد كنا نتمنى لو أن مثل هذه الاقتراحات أو مشروع القرار هذا، قد تم تقديمها مثلا من قبل الدول الأوروبية في مجلس الأمن الأسبوع الماضي. في مجلس الأمن حصل شيء مختلف. ربما لا داعي للعودة إليه الآن، ولكن ربما لم يفت الأوان، إذا كان الأصدقاء في دول الاتحاد متحمسين لوجهة نظر مستقلة خاصة بهم.

في كل الأحوال نحن بالفعل نأمل بقوة، ونصلي حقيقة ألا تنجح أية محاولة لخلق وضع في الجمعية العامة يشبه ذلك الوضع في مجلس الأمن. هذه الجمعية ملك للضعيف، ملك لهذه الدول الصغيرة، دول العالم الثالث على أرضية العلاقات الديمقراطية. وأملنا أن تبقى كذلك.

قيل كلام غير صادق حول الموقف الفلسطيني بشأن التفجيرات الانتحارية، ثم رفض فلسطين إدخال أي فقرة على مشروع القرار بهذا الخصوص. دعوني أقول بشكل واضح إن هذا غير صحيح. لم يحدث قط أن قامت دول الاتحاد الأوروبي باقتراح مثل هذه الفقرة. وفي حقيقة الأمر، أن الفقرة الثالثة من المنطوق أصبحت جزءا من منطوق مشروع القرار بفضل اقتراح جاء من مجموعة ريو. فقد كانت هذه الفقرة أساسا في ديباجة القرار. ليس صحيحا على الإطلاق إذن، أن يقال إن تقديم مشروع قرار جديد قد تم بسبب هذه المسألة.

السيد ممثل إسرائيل، قبل قليل، قال كلمات، أعتقد حقيقة أنها غير لائقة وتعكس مرة أخرى العدوانية ومحاولات التخويف، وتعكس ذلك النوع من الغرور الجدير بقوة الاحتلال. هؤلاء فقط يمكن لهم إهانة الدول الأعضاء واتهامها بالتبعية عند الحديث عن الأغلبية التلقائية التي لا تفكر عندما تتخذ المواقف. نحن نعتقد أن ممثلي قوة الاحتلال الوحيدة في هذا العالم، ممثلي الظاهرة الاستعمارية

الوحيدة في القرن الحادي والعشرين، ممثلي الدولة التي ارتكب جيشها جرائم حرب خلال الأسابيع الماضية، هؤلاء لا يحق لهم إعطاء دروس لأحد، خاصة للدول الأعضاء في هذه الأمم المتحدة. لعلّ الأولى أن يخجلوا ولو قليلا من هذه الممارسات التي ارتكبوها لسنوات طويلة.

لعل أهم أمر حدث في تصويت اليوم أن إسرائيل، مرة أخرى، صوتت وحدها، إلى جانب، وأريد أن أجرؤ وأقول الدعم التلقائي من قبل الولايات المتحدة، وللأسف من ميكرونيزيا وجزر مارشال.

أخيرا، أريد أن أعبر عن جزيل شكرنا، لكل الدول التي صوتت مؤيدة هذا القرار، بالرغم من كل شيء، انتصارا للحق والعدالة والقانون الدولي والمثل التي نتطلع إليها جميعا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعلن تعليق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة وفقا لأحكام الفقرة ١٠ من القرار الذي اعتمد توا.

رفعت الجلسة الساعة ٢١/٤٠.